

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

السجل التجاري	: ٩٩٠٠ (مسجل لدى مصرف البحرين المركزي كبنك إسلامي بالتجزئة)
أعضاء مجلس الإدارة	: د. عصام عبدالله فخرو، رئيس مجلس الإدارة السيد خالد يوسف عبدالرحمن، نائب رئيس مجلس الإدارة السيد جين كرستوف دوراند، نائب رئيس مجلس الإدارة السيد محمد عبدالله نور الدين السيد خالد عبدالعزيز الجاسم السيد مروان خالد طبارة السيد محمد عبدالله الجلاهمة السيد ياسر عبدالجليل الشريفي السيدة دانة عبدالله بوحجي السيد عيسى مسيح
المكتب	: برج السلام، المنطقة الدبلوماسية ص.ب ٥٢٤٠ المنامة - مملكة البحرين تلفون ١٧٥١٥١٥١ ، فاكس ١٧٥٣٥٨٠٨
مدققو الحسابات	: كي بي ام جي فخرو

الصفحة	المحتويات
٥ - ١	تقرير مجلس الإدارة
٩ - ٦	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
١٤ - ١٠	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
	البيانات المالية الموحدة
١٥	بيان المركز المالي الموحد
١٦	بيان الدخل الموحد
١٧	بيان التدفقات النقدية الموحد
١٩ - ١٨	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٢٠	بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن الموحد
٢١	بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات الموحد
٩٤ - ٢٢	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٩٦ - ٩٥	إفصاحات إضافية (غير مدققة)

تقرير مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين الإسلامي لعام 2021.

على الرغم من آمالنا من أن التحديات التي أحدثتها جائحة الكورونا ستخف تدريجياً، إلا أن الظروف الشخصية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهها الجميع، قد أفرزت متطلبات صعبة على كل فرد من أفراد المجتمع. ويواصل هذا الوباء تذكيرنا بالروابط التي تربط بعضنا البعض، والروابط التي ينبغي أن يقوم عليها المجتمع الصحي والأمن.

ومع مواجهتنا للتحديات المستمرة الناتجة من تأثير فيروس الكورونا في خلال عام 2021، إلا أن الأداء المالي للبنك مازال قوياً، حيث قمنا بزيادة إيراداتنا وخفض تكاليف التشغيل، بالإضافة إلى زيادة حجم إجمالي محفظة التمويلات.

علاوة على ذلك، فقد قمنا بتحسين محفظتنا التمويلية في عام 2021، وتخفيض نسبة الأصول غير المدرة إلى ما يقارب 4٪، كما انخفضت نسبة التمويلات المتعثرة إلى حوالي 6.2٪. ولا شك من أن هذه الأرقام تعتبر أفضل بكثير مما كانت عليه قبل خمس سنوات. حيث تمثل الأصول المدرة للدخل الجزء الأكبر من إجمالي الأصول، الأمر الذي ساهم في تحسين أداء مؤشر اتنا الرئيسية. ومن خلال هذه التحسينات، إلى جانب التحكم الفعال في التكلفة، فقد حققنا تحسناً كبيراً في نسبة التكلفة إلى الدخل، حيث انخفضت إلى ما يقارب 47٪ في عام 2021.

وقد ارتكز هذا الأداء على السياسات الفعالة المتعلقة بإدارة المخاطر، علاوة على متانة الممارسات والسياسات المتعلقة بالحوكمة والالتزام. ونحن دائماً نُبقي هذه السياسات والممارسات قيد المراجعة المستمرة، كما نضمن مواءمتها مع المتطلبات التنظيمية لتكون منسجمة مع بيئة المخاطر المتغيرة باستمرار.

هذا، ولا شك بأن مسئوليتنا المتعلقة بحماية استثمارات المساهمين ودعم رفاهية الزبائن تمتد إلى ما هو أبعد من إدارة المخاطر المالية. حيث تعتبر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ذات أهمية حيوية في نهج إدارتنا، هذا بالإضافة إلى كونها تمثل قضية رئيسية لربائنا.

وبصفتنا بنكاً إسلامياً، فإن الممارسات الجيدة المتعلقة بحوكمة الشركات والممارسات البيئية والاجتماعية تتماشى بشدة مع معتقداتنا ومبادئنا التشغيلية. كما يمتد هذا الأمر إلى ما هو أبعد من الدعم الذي نقدمه للجهود الخيرية والإنسانية، إذ يقع ضمن صميم عملنا كمؤسسة إسلامية – من حيث تفاعلنا مع الزبائن، ومن خلال القرارات التي نتخذها للتمويل، وفي الطريقة التي نطور بها منتجاتنا ونقوم بتسويقها.

ويعتبر شعار تقريرنا السنوي لهذا العام، وهو "معا.. نكون أقوى"، انعكاساً حقيقياً للأثار الإيجابية الناتجة عن الشراكة القوية التي جمعت مؤخرًا بين بنك البحرين الإسلامي وبنك البحرين الوطني. لقد كان للدعم المالي من بنك البحرين الوطني عبر الاستحواذ على حصة الأغلبية في بنك البحرين الإسلامي دوراً مهماً في تعزيز مركزنا المالي. كما فتحت هذه الشراكة أمام كلا الكيانين الإمكانيات لمزيد من التعاون في مختلف الأصعدة بهدف تحقيق تآزر وترابط أفضل، وذلك من خلال تحسين الكفاءات وزيادة الإيرادات وخفض التكلفة وتوفير مسارات وظيفية أفضل وأكثر تنوعاً للموظفين.

ونياً عن مساهمينا، يتقدم مجلس الإدارة بخالص امتنانه وتقديره لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة - ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء لقيادتهم الحكيمة ودعمهم المستمر لقطاع الصيرفة الإسلامية.

كما يعرب أعضاء مجلس الإدارة عن تقديرهم لجميع الوزارات والهيئات الحكومية - ولا سيما مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة على توجيحاتهم ودعمهم المتواصل خلال هذه الفترة الصعبة. كما نتقدم بالامتنان والتقدير إلى هيئة الرقابة الشرعية في البنك لتوجيهاتهم ومشورتهم المستمرة على مدار العام.

وبصفتي رئيساً لمجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي، فإنني فخور للغاية بالمرونة الرائعة التي أظهرناها خلال العامين الماضيين. لقد حافظنا على أداء قوي للبنك، كما قمنا بتحسين طرق عملنا، وعززنا تفاعلنا مع الزبائن. ولم يكن أي من هذه الأمور ممكناً لولا الجهود غير العادية لموظفينا، وهنا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرهم على كل ما قاموا به من أجل بنك البحرين الإسلامي.

كما أنني فخور جداً بما أظهرته مملكة البحرين من قوة وتمكن على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وذلك من خلال الاستمرار في العمل بروح الشراكة وبما يتماشى مع الأهداف الوطنية، مما يمكننا الاستمرار في جعل المستقبل مشرقاً لأعمالنا وللمجتمع ككل.



صندوق بريد 5240، المنامة
مملكة البحرين
PO Box 5240, Manama
Kingdom of Bahrain



+973 17 535 808



+973 17 515 151



www.bisb.com



بنك البحرين الإسلامي

كجزء من التزام البنك بالحفاظ على أقصى درجات الشفافية مع مساهمينا الكرام ، يسعدنا إرفاق الجدول أدناه الذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والتنفيذية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

بنك المصروفات	بنك المخصص (المصرفيات)	مكافأة نهاية الخدمة	المكافآت المتغيرة				المكافآت الثابتة				الاسم
			المجموع	أخرى ****	خطط تحفيزية	Bonus	مكافأة	مكافأة	مكافأة	مكافأة	
-	51,396	-	-	-	-	51,396	539	-	24,000	26,857	1- خالد عبدالعزيز الجاسم
-	48,649	-	-	-	-	48,649	792	-	21,000	26,857	2- مروان خالد طيارة
-	43,345	-	-	-	-	43,345	614	-	15,874	26,857	3- محمد عبدالله الجلاهية
-	48,483	-	-	-	-	48,483	626	-	21,000	26,857	4- محمد عبدالله نور الدين
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
-	50,775	-	-	-	-	50,775	488	-	10,000	40,287	1- د. عصام عبدالله فخرو
-	38,431	-	-	-	-	38,431	574	-	11,000	26,857	2- خالد يوسف عبدالرحمن

أولاً: الأعضاء المستقلين:



بنك البحرين الإسلامي

+973 17 535 808
+973 17 515 151
www.bisb.com

صندوق بريد 5240، المنامة
مملكة البحرين
PO Box 5240, Manama
Kingdom of Bahrain

اسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات	
	مجلس إدارته رئيس	مجلس إدارته أعضاء	مجلس إدارته مراقبين	مجلس إدارته غير	مجلس إدارته غير	مجلس إدارته رئيس	Bonus	خطط تحفيزية	مجلس إدارته غير	مجلس إدارته غير				
1- جين كرسوف دوراند	26,857**	11,000	-	-	37,857	-	-	-	-	-	-	37,857	-	-
2- ياسر عبدالجليل الشريفي	26,857**	11,000	626	-	38,483	-	-	-	-	-	-	38,483	-	-
3- دانة عبدالله بوحجي	26,857**	10,000	-	-	36,857	-	-	-	-	-	-	36,857	-	-
4- عيسى حسن مسيح	26,857**	24,000	817	-	51,674	-	-	-	-	-	-	51,674	-	-
المجموع	282,000	158,874	5,076	-	445,950	-	-	-	-	-	-	445,950	-	-

ثالثاً: الأعضاء التقنيين:

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

* خاضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات الرقابية.

** يتم دفع المكافآت للمؤسسات (المساهم) التي يمثلها هؤلاء أعضاء مجلس الإدارة.

المكافآت الأخرى:

*** وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

**** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (بتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).



صندوق بريد 5240، المنامة
مملكة البحرين
PO Box 5240, Manama
Kingdom of Bahrain



+973 17 535 808



+973 17 515 151



www.bisb.com



بنك البحرين الإسلامي

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:-

المجموع الكلي (د.ب)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2021	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	الإدارة التنفيذية
1,377,317	-	137,813	1,239,504	أعلى سنة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**
ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني				
* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM)، العضو المنتدب (Director Managing)				
** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO)، المدير المالي، ...الخ.				

د. عصام عبدالله فخرو

رئيس مجلس الإدارة

15 فبراير 2022م

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن أعمال بنك البحرين الإسلامي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى السادة مساهمي بنك البحرين الإسلامي ش. م. ب.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

تقدم هيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي إليكم تقريرها التالي عن أعمال الرقابة الشرعية على عمليات البنك واستثماراته للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م تنفيذًا للتكليف المناط بها وفقًا للنظام الأساسي:

أولاً: الرقابة والمراجعة على أعمال البنك

لقد أشرفت وراقبت الهيئة مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي على التمويلات التي يطبقها البنك والرسوم المحتسبة عليها، والأدلة واللوائح الداخلية، كما اطّلت على العقود والاتفاقيات والنماذج المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021م لإبداء رأيها عن التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي صدرت من قبلها.

كما اطّلت على تقرير الالتزام الشرعي الصادر من إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي حول أعمال المراجعة والرقابة الشرعية على أعمال البنك وفقًا للمخاطر الشرعية المحددة، وقد أدت إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي أعمالها بحسب الخطة المرصودة منها.

وتقرر الهيئة أن مسؤولية التزام البنك بتنفيذ استثماراته وأعماله وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية يقع على عاتق الإدارة، أما مسؤولية الهيئة فتتخصر في إبداء رأي مستقل بناءً على ما تمت مراقبته من عمليات البنك لإعداد هذا التقرير.

الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة

الشيخ عدنان عبد الله القطان
عضو الهيئة

الشيخ محمد جعفر الجفيري
نائب الرئيس

الشيخ د. عبد اللطيف محمود آل محمود
رئيس الهيئة

ثانياً: التدقيق الشرعي على أعمال البنك

أ) التدقيق الشرعي الداخلي

لقد خططنا مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي لتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطائنا تأكيداً معقولاً بأن البنك لم يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات الهيئة.

لقد اشتملت مراقبتنا على الفحص والتوثيق للإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات إما مباشرة أو عن طريق إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تطبيقاً لخطة ومنهجية التدقيق الشرعي المعتمدة من الهيئة.

وقد أدت إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مهمتها في تدقيق المعاملات التي يجريها البنك، ورفعت تقاريرها الدورية إلى الهيئة التي تبين التزام البنك في تعاملاته واستثماراته بفتاوى وقرارات الهيئة.

وقد احتوت التقارير المرفوعة للهيئة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي التي بلغت اثنين وعشرين (22) تقريراً نتائج مراجعة الملفات والعقود والعمليات المنفذة وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من الهيئة، وحصلت الهيئة على المعلومات والتفسيرات المطلوبة من ممثلي الدوائر المعنية لحصولها على تأكيد مقبول بأن البنك لم يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات الهيئة.

ب) التدقيق الشرعي الخارجي المستقل

اطلعت الهيئة على تقرير المراجعة والتدقيق الصادر من المدقق الشرعي الخارجي المستقل عن أعمال البنك وسير إجراءات العمل في الدوائر الشرعية، والذي يبين بأن عمليات البنك ومعاملاته وخدماته قد اتخذت بناء على إجراءات مناسبة تؤكد الالتزام بقواعد ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وأنها مرت بالقنوات الإدارية اللازمة للإدارة العليا للبنك والتدقيق الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية.

الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة

الشيخ عدنان عبد الله القطان
عضو الهيئة

الشيخ محمد جعفر الجفيري
نائب الرئيس

الشيخ د. عبد اللطيف محمود آل محمود
رئيس الهيئة

ثالثاً: حوكمة الرقابة الشرعية

اطلعت الهيئة على تقرير إدارة البنك حول الالتزام والحوكمة الشرعية، والذي يبين حسن سير إجراءات الرقابة المتعلقة بميكل الالتزام والحوكمة الشرعية في البنك، وتأكيد الإدارة حول فعالية التصميم والتشغيل لإجراءات الرقابة. وتؤكد الهيئة بأنها استوفت مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي جميع متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

رابعاً: أعمال هيئة الرقابة الشرعية

عقدت الهيئة ولجانها ثلاثة وعشرين (23) اجتماعاً خلال هذه السنة، أصدرت خلالها ستة وثمانين (86) قراراً وفتوى، وأقرت فيها ثلاثة وسبعين (73) عقداً.

خامساً: الميزانية العامة وأسس احتساب الزكاة

اطلعت الهيئة على الميزانية العامة وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بها وأسس احتساب الزكاة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.

وبناء على ما ورد، تقرر الهيئة التالي:

1. أن جميع القوائم المالية التي فحصتها الهيئة موافقة لما اعتمد منها ومطابقة للمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
2. أن العقود والعمليات التي أبرمها البنك واطلعت عليها الهيئة تمت وفقاً للإجراءات والقرارات التي صدرت من الهيئة.
3. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأسس التي اعتمدت من الهيئة ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة

الشيخ عدنان عبد الله القطان
عضو الهيئة

الشيخ محمد جعفر الجفيري
نائب الرئيس

الشيخ د. عبد اللطيف محمود آل محمود
رئيس الهيئة

4. أن المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد حُوِّلت لصندوق التبرعات.
5. أن احتساب الزكاة تم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال طريقة احتساب صافي الأصول المستثمرة، وعلى المساهم إخراج زكاة أسهمه كما ورد في التقرير المالي.
6. أن البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وفقاً لما ورد في المعايير الشرعية التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

نسأل الله العليّ القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد والتوفيق لما يحب ويرضى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الشيخ د. نظام محمد صالح يعقوبي
عضو الهيئة

الشيخ عدنان عبد الله القطان
عضو الهيئة

الشيخ محمد جعفر الجفيري
نائب الرئيس

الشيخ د. عبد اللطيف محمود آل محمود
رئيس الهيئة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب
ص.ب ٥٢٤٠
المنامة - مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك البحرين الإسلامي ش.م.ب ("البنك") والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، ومصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

وبرأينا، فإن المجموعة أيضاً التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبين ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات والمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل وإجارة منتهية بالتمليك

(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٣ (ض)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم ٣ غ (١)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم ٣٠ (ه)).

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق	أمر التدقيق الرئيسي
<p>تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، لتناول المخاطر المهمة المرتبطة بانخفاض القيمة، مايلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع. تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة، بما في ذلك الضوابط على تطوير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. <p>اختبار أنظمة الرقابة لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر ائتمان المتوقعة.</p> <p>لقد قمنا باختبار ضوابط تقنية المعلومات والتطبيقات العامة ذات العلاقة على الرقابة الرئيسية، المستخدمة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأخذ في الاعتبار الاضطرابات الاقتصادية الناتجة من جائحة كورونا (كوفيد-١٩).</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الرقابة على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل الغير متعثرة السداد ومتعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ فحص تصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الرئيسية المعنية بأكملها ودقة المدخلات والفرضيات الرئيسية في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)؛ اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ اختبار الضوابط على عملية صوغ النموذج بما فيها مع الحوكمة على مراقبة النموذج والتحقق من الصحة والاعتماد؛ اختبار الضوابط الرئيسية المتعلقة باختبار وتنفيذ المتغيرات الاقتصادية الجوهرية؛ اختبار ضوابط الحوكمة وتقييم مخرجات النموذج والتفويض ومراجعة تعديلات النموذج اللاحقة وتعديلات الإدارة بما في ذلك اختيار السيناريوهات الاقتصادية وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها. 	<p>تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> أهمية موجودات التمويل وإجارة منتهية بالتمليك؛ انخفاض قيمة موجودات التمويل وإجارة منتهية بالتمليك يتضمن: <p>تقديرات وأحكام تقديرية معقدة لكل من التوقيت واحتساب انخفاض القيمة بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة؛</p> <p>استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام تقديرية مهمة وتضع عددًا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها والتي يتم تحديدها كوظيفة لتقييم احتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD")، والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية؛</p> <p>متطلبات الإفصاح المعقدة المتعلقة بجودة الائتمان للمحظة بما في ذلك شرح الأحكام التقديرية الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.</p> <ul style="list-style-type: none"> الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس تطلعي غير منحاز، يعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها.

كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق	أمر التدقيق الرئيسي
<p>الاختبارات التفصيلية</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها:</p> <ul style="list-style-type: none"> • اختبار عينة من المدخلات والفرضيات الرئيسية التي تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التوقعات الاقتصادية والأوزان، لتأكيد دقة المعلومات المستخدمة؛ • إعادة أداء الجوانب الرئيسية للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية للمجموعة، واختيار عينات من الأدوات المالية لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بشكل مناسب؛ • على أساس فحص الاختبار، إعادة أداء جوانب رئيسية من العملية الحسابية لنموذج المجموعة وتقييم دقة النتائج؛ • اختبار عينة من تعديلات ما بعد النموذج بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. <p>الاستعانة بالمتخصصين</p> <p>بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائيين الخاصين بنا لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.</p> <p>تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط على أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وتسجيل البيانات في أنظمة المصدر ونقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج احتساب انخفاض في القيمة. • لقد قمنا بإشراك أخصائي مخاطر الائتمان الخاصين بنا لمساعدتنا في: <ul style="list-style-type: none"> ◀ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة للخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ◀ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ◀ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ◀ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع الأساسي واتجاهات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19). <p>الإفصاحات</p> <p>تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويل وإجارة منتهية بالتملك وذلك بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • يتم إجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل الإدارة لمعالجة قيود نموذج الانخفاض المعروفة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة. أن الفرضيات المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي غير مؤكدة بدرجة أكبر بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتي، وبجانب استجابة الحكومة (مثل برامج التأجيل وحزمة الحوافز الحكومية)، تزيد من مستوى الأحكام التقديرية من قبل المجموعة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن نتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسؤولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الأثر السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

- إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛
- إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛
- لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (بصيغته المعدلة)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛
- وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإفصاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو سلمان منجلاي.

كبي بي ام جي

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك ٢١٣
١٥ فبراير ٢٠٢٢

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاح	
			الموجودات
٥٠,٣٦٢	٤٥,٥٩١	٤	نقد وأرصدة لدى البنوك والبنك المركزي
٤٤,٤٤٢	٨٦,٨٩٤	٥	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٥٧١,٥١٣	٦٠٩,٤٦٨	٦	موجودات التمويل
٢٧٦,٦٠٨	٢٧٤,٦٢٤	٧	استثمارات في أوراق مالية
٢١٢,٠٤٢	٢٥٧,٣٨٢	٩	إجارة منتهية بالتمليك
١٩,٠٢٤	٩,٣١٤	٨	استثمارات في شركات زميلة
١٦,٢٢٦	١٤,٦٨٠	١١	استثمارات في عقارات
١٤,٠٤٧	١٣,٤٩١	١٠	ممتلكات ومعدات
٧,٣١٧	١٣,٠٩٢	١٢	موجودات أخرى
١,٢١١,٥٨١	١,٣٢٤,٥٣٦		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية
			المطلوبات
١٤٧,٨٩٣	١٣٣,٣٤٦		إيداعات من مؤسسات مالية
٢٦١,٠٠٢	٢١٢,٤١٨		إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
-	٥٦,٩١٩	١٣	تمويلات من مؤسسات مالية
١٨٨,٧٤٢	٢٤٩,٧٤٩		حسابات جارية للعملاء
٢٣,٦٤٢	٣٠,١١٤	١٤	مطلوبات أخرى
٦٢١,٢٧٩	٦٨٢,٥٤٦		مجموع المطلوبات
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٣٣,٩٨٦	٤٢,٢٣٩		مؤسسات مالية
٤٦٠,٢٧٤	٤٧٣,٩٩١		مؤسسات غير مالية وأفراد
٤٩٤,٢٦٠	٥١٦,٢٣٠	١٥	مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
			حقوق الملكية
١٠٦,٤٠٦	١٠٦,٤٠٦	١٦	رأس المال
-	٢٥,٠٠٠	١٦	مضاربة ثانوية (رأس مال إضافي من الفئة الأولى)
(٨٩٢)	(٨٩٢)	١٦	أسهم خزينة
(٢٥٧)	(٢٨٩)		أسهم تحت خطة حوافز الموظفين
٢٠٦	٢٠٦		علاوة إصدار أسهم
(٩,٤٢١)	(٤,٦٧١)		إحتياطيات
٩٦,٠٤٢	١٢٥,٧٦٠		مجموع حقوق الملكية
١,٢١١,٥٨١	١,٣٢٤,٥٣٦		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ١٥ فبراير ٢٠٢٢ ووقعها بالنيابة عنه:

حسان أمين جزائر
الرئيس التنفيذي

خالد يوسف عبدالرحمن
نائب رئيس مجلس الإدارة

د. عصام عبدالله فخرو
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاح
		الدخل
٤٠,٥٠٦	٤٢,٤٣٩	١٩ دخل التمويل
١٢,٦٦٣	١٣,٣٩٥	٢٠ دخل الاستثمار في الصكوك
٥٣,١٦٩	٥٥,٨٣٤	إجمالي الدخل من الموجودات ذات التمويل المشترك
(١٦,٥٥١)	(٢٣,٩٧٩)	عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١٢,٤٧٦	٢٠,٣٨٨	حصة المجموعة كمضارب
(٤,٠٧٥)	(٣,٥٩١)	١٥,٥ صافي عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٤٩,٠٩٤	٥٢,٢٤٣	حصة المجموعة من دخل الموجودات ذات التمويل المشترك (كمضارب ومستثمر)
(٤,٩٧٧)	(٢,٧٦٦)	مصرفات إيداعات من مؤسسات مالية
(٩,٥٣٣)	(٧,١١٠)	مصرفات إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
(١٧٨)	(٢١٢)	مصرفات تمويلات من مؤسسات مالية
٤,٣٧٩	٥,٣٣٥	دخل الرسوم والعمولات، صافي
٩٢٥	٧٢	٢١ دخل الاستثمارات في أوراق مالية
(٢,٤٢٣)	(٧٩٣)	٢٢ دخل الاستثمارات في عقارات، صافي
(٢٣٥)	(٢٧٢)	٨ حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة، صافي
١,٩٤٨	١,٤٠٢	٢٣ دخل آخر، صافي
٣٩,٠٠٠	٤٧,٨٩٩	مجموع الدخل
		المصروفات
١٢,٢٥٧	١١,٢٩٧	١٠, ١٢, ١ تكاليف الموظفين
١,٣٨١	١,٥٧٦	٢٤ استهلاك وإطفاء
٩,٧٦٣	٩,٦٨٦	مصرفات أخرى
٢٣,٤٠١	٢٢,٥٥٩	مجموع المصروفات
١٥,٥٩٩	٢٥,٣٤٠	الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(٢٨,١٦٢)	(١٩,٢٠٩)	٢٥ مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى، صافي
(١٢,٥٦٣)	٦,١٣١	ربح / (خسارة) السنة
(١١,٩٤)	٥,٨٢	٢٨ العائد الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس)

حسان أمين جبار
الرئيس التنفيذي

خالد يوسف عبدالرحمن
نائب رئيس مجلس الإدارة

د. عصام عبدالله فحرو
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاح
(١٢,٥٦٣)	٦,١٣١	
١,٣٨١	١,٢٥١	١٠
٢٨,١٦٢	١٩,٢٠٩	٢٥
-	٣٢٥	١٢,١
٢,٤٧٦	٩١٣	٢٢
٣٤	(١٩)	٢٢
٩٥	-	٨
-	(٤٩)	٢١
(٨٣٦)	(١,٠٠٩)	٢١
٢٣٥	٢٧٢	٨
١٨,٩٨٤	٢٧,٠٢٤	
١١,٨٠٣	٧٣٢	
(٢٢,٥٣١)	(٤٩,٥٣٩)	
(٢٤,٣٣٨)	(٤٥,٣٤٦)	
٨٧٣	(٦,١٠٠)	
٧,٠٥٠	٦١,٠٠٧	
٣,٥٧١	٦,٥٥٥	
٢٠,٩٢٩	(١٨,٥٥٠)	
٤٧,٥٨٢	(٤٨,٥٨٤)	
(٣٥,٢١٩)	٢١,٩٧٠	
٢٨,٧٠٤	(٥٠,٨٣١)	
١٣٠	-	
٣,١٥٥	٩,٢٨٧	
(٦٣,٨٥٧)	(٦٦,٠٨٧)	
(١,٨٣٧)	(٦٩٥)	
٣٢,٣٢٢	٦٥,٤٣١	
(٣٠,٠٨٧)	٧,٩٣٦	
(١٤٩)	(١١٤)	
-	٢٤,٥٤٢	
(٢٩,٢٨٧)	٥٦,٩١٩	
-	(٣٥٤)	
(٢٧١)	-	
(٢٩,٧٠٧)	٨٠,٩٩٣	
(٣١,٠٩٠)	٣٨,٠٩٨	
٩٩,٦٧٠	٦٨,٥٨٠	
٦٨,٥٨٠	١٠٦,٦٧٨	
١٥,٨٢٠	١٢,٢١٤	٤
٧٤	٣٦٦	٤
٨,٢٤٤	٧,٢٠٤	٤
٤٤,٤٤٢	٨٦,٨٩٤	٥
٦٨,٥٨٠	١٠٦,٦٧٨	

الأنشطة التشغيلية
ربح / (خسارة) السنة
تعديلات للبنود غير النقدية:
استهلاك

مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى، صافي
إطفاء موجودات حق الاستخدام
حركة القيمة العادلة على استثمارات في عقارات
خسارة / (ربح) من بيع استثمارات في عقارات
خسارة من إعادة تقييم عملات أجنبية
ربح من بيع استثمارات في شركات زميلة
ربح من بيع استثمارات في أوراق مالية
حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة، صافي
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
تعديلات في رأس المال العامل:

إحتياطي إجباري لدى مصرف البحرين المركزي
موجودات التمويل
إجارة منتهية بالتملك
موجودات أخرى
حسابات جارية للملاء
مطلوبات أخرى
إبداعات من مؤسسات مالية
إبداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الاستثمارية

استبعاد استثمارات في عقارات
استرداد استثمارات في شركات زميلة
شراء استثمارات في أوراق مالية
شراء ممتلكات ومعدات
مقبوضات من بيع استثمارات في أوراق مالية
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية

الأنشطة التمويلية

شراء أسهم خزينة
مقبوضات من رأس مال من الفئة الأولى
مقبوضات / (مدفوعات السداد) من تمويلات من مؤسسات مالية
التزامات إيجار مدفوعة
أرباح أسهم مدفوعة
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية

صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه في ١ يناير
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

يشتمل النقد وما في حكمه على ما يلي:

نقد في الصندوق
أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي باستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى باستثناء الأرصدة المقيدة
إبداعات لدى مؤسسات مالية لفتترات إستحقاق أصلية أقل من ٩٠ يوماً

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

مجموع حقوق الملكية	احتياطيات				علاوة إصدار أسهم	تحت خطة أسهم حوافر الموظفين	أسمم خزينة	مضاربة (رأس مال إضافي من الفئة الأولى)	رأس المال	٢٠٢١
	مجموع الاحتياطيات	مترابحة / (خسائر)	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية	احتياطي القيمة العادلة للمعقارات						
٩٦,٠٤٢	(٩,٤٢١)	(١٨,٠٣١)	١,٦٩٦	٢,١٧٨	٢٠٦	(٢٥٧)	(٨٩٢)	-	١٠٦,٤٠٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
٦,١٣١	٦,١٣١	٦,١٣١	-	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
(١٢٢)	(١٢٢)	(١٢٢)	-	-	-	-	-	-	-	زكاة معتمدة
(٢٥٠)	(٢٥٠)	(٢٥٠)	-	-	-	-	-	-	-	تبرعات معتمدة
٢٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٢٥٠,٠٠٠	-	إصدار رأس مال إضافي من الفئة الأولى
(٤٥٨)	(٤٥٨)	(٤٥٨)	-	-	-	-	-	-	-	تكاليف إصدار رأس مال إضافي من الفئة الأولى
٨٢	-	-	-	-	-	٨٢	-	-	-	الفئة الأولى
(١١٤)	-	-	-	-	-	-	(١١٤)	-	-	أسمم مخصصة للموظفين خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	١١٤	-	-	شراء أسهم خزينة
-	-	-	-	-	-	(١١٤)	-	-	-	المحول إلى أسهم تحت خطة حوافر الموظفين
٨٢	٨٢	-	٨٢	-	-	-	-	-	-	صافي الحركة في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية
(٦٣٣)	(٦٣٣)	-	-	(٦٣٣)	-	-	-	-	-	صافي الحركة في احتياطي القيمة العادلة للمعقارات
١٢٥,٧٦٠	(٤,٦٧١)	(١٣,٣٤٣)	١,٧٧٨	١,٥٤٥	٢٠٦	(٢٨٩)	(٨٩٢)	٢٥٠,٠٠٠	١٠٦,٤٠٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (بنتج)

بالآلاف الدنانير البحرينية

مجموع حقوق الملكية	احتياطيات				مجموع الاحتياطيات	مخاطر إصدار أسهم	تحت خطة حوافز الموظفين	أسهم خزينة	مضاربة ثانوية (رأس مال إضافي من الفئة الأولى)	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠
	مجموع	مخاطر (خسائر) / أرباح مستتقة	احتياطي القيمة للاستثمارات المالية	احتياطي القيمة للعقارات						
١٢٠,٩٢٣	١٥,٥١٠	٨,٠٠٧	٧١٨	٤,٧٣٦	١٨٠	(٢٨١)	(٨٩٢)	-	١٠٦,٤٠٦	
(١٢,٥٦٣)	(١٢,٥٦٣)	(١٢,٥٦٣)	-	-	-	-	-	-	-	
(٣٢٨)	(٣٢٨)	(٣٢٨)	-	-	-	-	-	-	-	
(٢٥٠)	(٢٥٠)	(٢٥٠)	-	-	-	-	-	-	-	
١,٨١٤	١,٨١٤	١,٨١٤	-	-	-	-	-	-	-	
(١٤,٧١١)	(١٤,٧١١)	(١٤,٧١١)	-	-	٢٦	١٧٣	-	-	-	
١٩٩	-	-	-	-	-	-	(١٤٩)	-	-	
(١٤٩)	-	-	-	-	-	(١٤٩)	١٤٩	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
٩٧٨	٩٧٨	-	٩٧٨	-	-	-	-	-	-	
١٢٩	١٢٩	-	-	١٢٩	-	-	-	-	-	
٩٦,٠٤٢	(٩,٤٢١)	(١٨,٠٣١)	١,٦٩٦	٤,٧٣٦	٢٠٦	(٢٥٧)	(٨٩٢)	-	١٠٦,٤٠٦	

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

المجموع	أموال الصندوق المتاحة للقرض الحسن	قرض حسن مستحق القبض
٢١٧	١٣٨	٧٩
-	٢٧	(٢٧)
-	٢٧	(٢٧)
-	(١٤)	١٤
-	(٢٨)	٢٨
-	(٤٢)	٤٢
٢١٧	١٢٣	٩٤

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١

مصادر أموال صندوق القرض الحسن
المدفوعات

مجموع المصادر خلال السنة

استخدامات أموال صندوق القرض الحسن
الزواج
أخرى (الأوقاف)

مجموع الاستخدامات خلال السنة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المجموع	أموال الصندوق المتاحة للقرض الحسن	قرض حسن مستحق القبض
٢١٧	١٦٠	٥٧
-	٢٣	(٢٣)
-	٢٣	(٢٣)
-	(١٢)	١٢
-	(٣٣)	٣٣
-	(٤٥)	٤٥
٢١٧	١٣٨	٧٩

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠

مصادر أموال صندوق القرض الحسن
المدفوعات

مجموع المصادر خلال السنة

استخدامات أموال صندوق القرض الحسن
الزواج
أخرى (الأوقاف)

مجموع الاستخدامات خلال السنة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٢٥	١٢٥
٣	٣
٨٩	٨٩
٢١٧	٢١٧

مصادر القرض الحسن

مساهمة البنك

تبرعات

دخل لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٠٢٠	٢٠٢١	
		مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات
٤٠١	٢٤٣	أموال صندوق الزكاة والصدقات غير الموزعة في بداية السنة
٢٥٥	١٠٤	دخل غير متوافق مع الشريعة الإسلامية / أتعاب محتسبة على تمويلات متأخرة السداد
٣٢٨	١٢٢	مساهمة البنك للزكاة
٢٥٠	٢٥٠	مساهمة البنك للتبرعات
١٠	٤٣	أخرى
١,٢٤٤	٧٦٢	مجموع مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات خلال السنة
		استخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات
٢٦٤	٧٩	الجمعيات الخيرية
٣٥٠	٢٦٤	مساعدات لأسر محتاجة
٣٨٧	٦٦	أخرى
١,٠٠١	٤٠٩	مجموع استخدامات أموال الصندوق خلال السنة
٢٤٣	٣٥٣	أموال صندوق الزكاة والصدقات غير الموزعة في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

١. تقرير المنشأة

تأسس بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب ("البنك") في مملكة البحرين سنة ١٩٧٩ بموجب المرسوم الأميري رقم ٢ لسنة ١٩٧٩، ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بموجب سجل تجاري رقم ٩٩٠٠، لمزاولة الأعمال المصرفية والأنشطة المالية التجارية الأخرى وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية. يزاول البنك أعماله بموجب ترخيص مصرفي إسلامي للتجزئة صادر عن مصرف البحرين المركزي. إن هيئة الرقابة الشرعية للبنك هي الجهة المنوط بها التأكد من التزام البنك في معاملته وأعماله بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. إن البنك مدرج في بورصة البحرين.

عنوان البنك المسجل هو مبنى ٧٢٢، طريق ١٧٠٨، مجمع ٣١٧، المنامة، مملكة البحرين.

لدى البنك تسعة فروع (٢٠٢٠: تسعة فروع) تعمل جميعها بمملكة البحرين.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك والبيانات المالية للشركات التابعة (معاً "المجموعة"). يمتلك البنك نسبة ١٠٠٪ من رأس مال أبعاد العقارية ذ.م.م.

شركة أبعاد العقارية ذ.م.م. ("أبعاد")

تأسست الشركة في مملكة البحرين بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٣ برأس مال مصرح به ومدفوع بالكامل يبلغ ٢٥ مليون دينار بحريني. بدأت أبعاد عملياتها خلال سنة ٢٠٠٧. الأنشطة الرئيسية لأبعاد هي الاستثمار في العقارات (وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية).

حصة بنك البحرين الوطني ٧٨,٨١٪. وبالتالي، يعتبر بنك البحرين الوطني الشركة الأم، لأغراض إعداد التقارير المالية.

أ) أساس الأعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء "الاستثمارات في العقارات" و"أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" والتي تم قياسها بالقيمة العادلة، والموجودات المعاد استهلاكها التي تم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة اجتهاداً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة تعرض الوضع المالي والنتائج بشكل عادل. إن الأمور التي تتطلب قدر كبير من الاجتهاد أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح ٣ (ع).

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني والتي هي أيضاً العملة الرئيسية لعمليات المجموعة. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دينار بحريني، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

ب) بيان الإلتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك آخر تعميمات صادرة عن المصرف حول الإجراءات التنظيمية الامتيازية استجابة لتطورات وباء الكورونا (كوفيد - ١٩). هذه الأحكام والقوانين تتطلب تطبيق جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، باستثناء:

أ) احتساب خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة من تأجيل دفعات القروض المقدمة للعملاء المتأثرين بوباء الكورونا (كوفيد - ١٩)، بدون احتساب أرباح إضافية، في حقوق الملكية، بدلاً من الأرباح والخسائر حسب متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أي أرباح أو خسائر أخرى من تعديلات موجودات مالية يتم احتسابها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية. الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (٢) لتفاصيل إضافية، و؛

١. تقرير المنشأة (يتبع)

(ب) بيان الالتزام (يتبع)

(ب) احتساب المساعدة المالية المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابة لإجراءات الدعم الخاصة بوباء الكورونا (كوفيد - ١٩) التي تستوفي متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من الأرباح أو الخسائر حسب المتطلبات المحاسبية لتأثير جائحة كورونا (كوفيد-١٩) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى حد أي خسارة تعديل محتسبة في حقوق الملكية نتيجة لـ (أ) أعلاه، ويتم احتساب الرصيد المتبقي في الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب أي مساعدات مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية. الرجاء الرجوع لإيضاح رقم (٢) لتفاصيل إضافية.

الإطار المستخدم في إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة للمجموعة يشار إليه فيما يلي بإسم "معايير المحاسبة المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

تم تطبيق التعديل على السياسات المحاسبية بأثر رجعي ولم ينتج عنه أي تغيير في أرقام المقارنة.

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة.

٢. أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩)

في ١١ مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وتطور بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. كما شهدت أسواق الأسهم والسلع العالمية تقلبات كبيرة وانخفاضاً كبيراً في الأسعار. إن تقدير عدم اليقين مرتبط بمدى وفترة التباطؤ الاقتصادي، وتوقعات العوامل الاقتصادية الرئيسية، مثل إجمالي الناتج المحلي، والعمل، وأسعار النفط، إلخ. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً على المجموعة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب تطورات جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وتأثيرها على عمليات المجموعة ومركزها المالي؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييمات الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المثقلة بالأعباء، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. وضعت الشركة أيضاً إجراءات الطوارئ، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية العمل، بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد المعلومات المالية الموحدة، فإن الأحكام التي تتخذها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين بخصوص الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وتعتبر هذه أنها تمثل أفضل تقييم للإدارة بناء على المعلومات المتوفرة أو القابلة للرصد.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فإن البنك ملتزم بمعدل كفاية رأس المال، ومعدل صافي التمويل المستقر، ومعدلات تغطية السيولة.

فيما يلي بعض هذه الإجراءات الميسرة الهامة التي أعلن عنها مصرف البحرين المركزي في ٢٠٢٠:

- لتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، تم زيادة عدد الأيام من ٣٠ إلى ٧٤ يوماً.
- تأجيل دفع الأقساط بدون فوائد لفترة ٦ أشهر للعملاء المؤهلين.

٢. أثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩) (يتبع)

- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥٪ إلى ٣٪.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪.
- إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة ١ و ٢ من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وخصم هذا المبلغ بشكل متناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تعديل الموجودات المالية

خلال الربع الثاني لسنة ٢٠٢٠، وبناء على التوجيه التنظيمي الصادر عن مصرف البحرين المركزي كإجراءات ميسرة للتخفيف من أثر جائحة الكورونا، فإن خسارة التعديل لمرة واحدة والبالغة ١٤,٧١١ ألف دينار بحريني الناتجة عن تأجيل دفع أقساط التمويلات لفترة ٦ أشهر المقدمة لعملاء التمويل دون احتساب أرباح إضافية، قد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفرق بين صافي القيمة الحالية للندفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. قدمت المجموعة تأجيلاً لأقساط القروض على تعرضات التمويل بمبلغ ٥٥٤,٨٧٥ ألف دينار بحريني (التأجيل الأول - مارس ٢٠٢٠ إلى سبتمبر ٢٠٢٠)، كجزء من دعمها للعملاء المتضررين.

الإجراءات التنظيمية الامتيازية

في سبتمبر ٢٠٢٠ و ديسمبر ٢٠٢٠ ومايو ٢٠٢١، أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهاً تنظيمياً آخر لتمديد الإجراءات التنظيمية الامتيازية، أي تأجيل دفع أقساط العملاء حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ ويونيو ٢٠٢١ وديسمبر ٢٠٢١ بالتوالي. ومع ذلك، سيتم فرض فوائد على العملاء خلال فترة تمديد تأجيل الدفع هذه، وبالتالي لا تتوقع المجموعة خسارة تعديل جوهرية نتيجة للتمديد. قدمت المجموعة تأجيلاً لسداد الأقساط على تعرضات التمويلات بمبلغ ٢٠٠,٤٣٥ ألف دينار بحريني لفترة التأجيل الثانية (سبتمبر ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢٠)، ومبلغ ٢١٨,٢٢٦ ألف دينار بحريني لفترة التأجيل الثالثة (يناير ٢٠٢١ إلى يونيو ٢٠٢١)، ومبلغ ٢٢٠,٧٧٤ ألف دينار بحريني لفترة التأجيل الرابعة (يوليو ٢٠٢١ إلى ديسمبر ٢٠٢١).

بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١، أعلن مصرف البحرين المركزي عن فترة تأجيل خامسة من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، وتم تمديد الإجراءات الميسرة لغاية ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

الدعم المالي

وفقاً للتوجيهات التنظيمية، فإن المساعدات المالية البالغة ١,٨١٤ ألف دينار بحريني (تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات) والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة الكورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق الملكية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي موضحة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية من قبل المجموعة على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة فيما عدا المشروح في إيضاح رقم ١، "بيان الالتزام" وتلك الناشئة عن تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير التالية التي طبقتها المجموعة مبكراً.

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والسارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) إجارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ - "الإجارة" في سنة ٢٠٢٠، وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ٨ - "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك".

معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ يحدد ميادئ التصنيف، والاحتساب، والقياس، والعرض، والإفصاح لمعاملات الإجارة (موجودات الإجارة، بما في ذلك الأشكال المختلفة للإجارة المنتهية بالتمليك) التي تبرمها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر ومستأجر.

طبقت المجموعة معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ "الإجارة" ابتداء من ١ يناير ٢٠٢١. تم الإفصاح عن أثر تطبيق هذا المعيار في (ب) أدناه.

(أ) التغيير في السياسة المحاسبية

تحديد الإجارة

عند بداية العقد، يقيم البنك ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إجارة. تعتبر الاتفاقية عقد إجارة، أو تحتوي على صيغة إجارة، إذا كان العقد ينقل أصل حق الانتفاع (لكن ليس السيطرة) من أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي متفق عليه. بالنسبة لعقود الإجارة التي تحتوي على عدة مكونات، يقوم البنك باحتساب كل مكون إجارة ضمن العقد بصورة منفصلة عن مكونات عدا الإجارة (على سبيل المثال رسوم الخدمة، ورسوم الصيانة، ورسوم التصنيع، إلخ).

القياس

بالنسبة للعقد الذي يحتوي على مكون إجارة، أو مكونات إجارة أو عدا إجارة إضافية، يقوم البنك بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكونات الإجارة، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل، والسعر الإجمالي المستقل المقدر لمكونات عدا الإجارة التي يمكن للمؤجر، أو لمزود مماثل، فرضها على المستأجر.

بتاريخ بداية العقد، يجب على المستأجر احتساب أصل حق الانتفاع من الأصل وصافي التزام الإجارة.

(١) أصل حق الانتفاع:

- عند الاحتساب المبدئي، يقيس المستأجر أصل حق الانتفاع من الأصل بالتكلفة، والذي يتكون مما يلي:
- التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع؛
 - التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة من قبل المستأجر؛ و
 - تكاليف تفكيك وإزالة الأصل المعني.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة (يتبع)

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والسارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ (يتبع)
(١) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) إجازة (يتبع)

يتم تخفيض التكلفة المبدئية بالقيمة النهائية المتوقعة للأصل المعني. إذا لم تكن التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع قابلة للتحديد استناداً إلى طريقة التكلفة الأساسية (على وجه الخصوص في حالة الإجازة التشغيلية)، من الممكن تقدير التكلفة الأولية بتاريخ البدء استناداً إلى القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع/ المستحق (أي مجموع إجازات الإجازة) مقابل أصول حق الانتفاع، بموجب معاملة مماثلة. في وقت التطبيق، قدرت المجموعة بأن القيمة العادلة لأصول حق الانتفاع متساوي صافي التزام الإجازة.

بعد تاريخ البدء، يقوم المستأجر بقياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، معدلة لأثر أي تعديل أو إعادة قياس للإجازة.

يقوم البنك بإطفاء أصل حق الانتفاع من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الاقتصادي الافتراضي لأصل حق الانتفاع، على أساس منهجي يعكس نمط الاستفادة من منافع أصل حق الانتفاع. المبلغ القابل للإطفاء يتكون من أصل حق الانتفاع مطروحاً منه القيمة المتبقية، إن وجدت.

يقوم البنك بتحديد فترة الإجازة، بما في ذلك الفترة التعاقدية الملزمة، بالإضافة لفترات اختيارية محددة معقولة، بما في ذلك:

- فترات التمديد، إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و/أو
- خيارات الإنهاء، إذا كان البنك على يقين معقول من عدم ممارسة هذا الخيار.

يقوم البنك بإجراء تقييم لانخفاض القيمة بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة" لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع منخفض القيمة، واحتساب خسائر الانخفاض في القيمة. تقييم انخفاض القيمة يأخذ بالاعتبار قيمة الخردة، إن وجدت. أي التزامات ذات علاقة، بما في ذلك وعود شراء الأصل المعني، تؤخذ بالاعتبار هي الأخرى تماشياً مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ - "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة".

(٢) صافي التزام الإجازة

يتكون صافي التزام الإجازة من إجمالي التزام الإجازة، زائداً تكلفة الإجازة المؤجلة (المبينة كالتزام مقابل).

يجب احتساب إجمالي التزام الإجازة مبدئياً بإجمالي مبلغ إجازات الإجازة المستحقة لفترة الإجازة. تتكون الإجازات المستحقة من الدفعات التالية لحق الانتفاع من الأصل المعني خلال فترة الإجازة:

- دفعات إجازة ثابتة، مطروحاً منها أي حوافز مستحقة القبض؛
- دفعات إجازة متغيرة، شاملة الإجازات التكميلية؛
- دفعات الإجازة الإضافية، إن وجدت، لإلغاء عقد الإجازة (إذا كان شرط الإجازة يعكس ممارسة المستأجر لخيار الإلغاء).

يتم خصم مبالغ الإجازة المدفوعة مقدماً من إجمالي التزام الإجازة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة (يتبع)

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والسارية المقبول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ (يتبع)

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) إجازة (يتبع)

دفعات الإجازة المتغيرة هي تلك التي تعتمد على مؤشر أو معدل، مثل الدفعات المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك، أو الأسواق المالية، أو المعدلات المعيارية التنظيمية، أو التغيرات في معدلات الإيجار في السوق. دفعات الإيجار التكميلية هي إيجارات مشروطة ببنود معينة، كرسوم الإيجار الإضافية بعد تقديم خدمات إضافية أو تكبد تكاليف جوهرية للإصلاح أو الصيانة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم يكن لدى البنك أي عقود تحتوي على دفعات إيجار متغيرة أو تكميلية.

بعد تاريخ البدء، يقيس البنك صافي التزام الإجازة من خلال:

- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام الإجازة (إطفاء تكلفة الإجازة المؤجلة)؛
- تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزام الإجازة ليعكس دفعات الإجازة المدفوعة؛
- إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة تقييم أو التعديلات على عقد الإجازة، أو لتعكس دفعات الإجازة المعدلة.

تكلفة الإجازة المؤجلة يتم إطفاءها للدخل على مدى فترات الإجازة على أساس زمني متناسب، باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. بعد تاريخ البدء، يقوم البنك باحتساب ما يلي في بيان الدخل:

- إطفاء تكلفة الإجازة المؤجلة؛ و
- دفعات الإجازة المتغيرة (التي لم يتم تضمينها بالفعل في قياس التزام الإجازة) عند ومتى حصلت الأحداث/الظروف المسببة.

تعديلات عقد الإجازة

بعد تاريخ البدء، يحتسب البنك التعديلات على عقد الإجازة كما يلي:

- تغيير في فترة الإجازة: إعادة احتساب وتعديل أصل حق الانتفاع، والتزام الإجازة، وتكلفة الإجازة المؤجلة؛ أو
- تغيير دفعات الإجازة المستقبلية فقط: إعادة احتساب التزام الإجازة وتكلفة الإجازة المؤجلة فقط، بدون أي تأثير على أصل حق الانتفاع.

يعتبر التغيير في عقد الإجازة كمشروع إجازة جديد ليتم احتسابه كإجازة جديدة للمستأجر، إذا كان التغيير ينقل الحق لاستخدام الأصل المعني القابل للتحديد، ويتم زيادة دفعات الإجازة بما يقابل أصل حق الانتفاع الإضافي، معاً.

بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي الشروط المبينة أعلاه، يعتبر البنك أن الإجازة كإجازة معدلة كما في تاريخ السريان، ويحتسب معاملة إجازة جديدة. يقوم البنك بإعادة حساب التزام الإجازة، وتكلفة الإجازة المؤجلة، وأصل حق الانتفاع، وإلغاء احتساب معاملة وأرصدة الإجازة الحالية.

المصروفات المتعلقة بالأصل المعني

المصروفات التشغيلية المتعلقة بالأصل المعني، بما في ذلك المصروفات التعاقدية المتفق على تحملها من قبل البنك، يتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها فيها. بالنسبة لمصروفات الإصلاح والصيانة الجوهرية، والتكافل، والمصروفات الأخرى العرضية المتعلقة بملكية الأصل المعني (إذا تم تكبدها من قبل المستأجر بصفته وكيل) فإنه يتم تقييدها كذمم مدينة من المؤجر.

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة (يتبع)

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والسارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ (يتبع)

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) إجارة (يتبع)

احتساب الإعفاءات والمعالجة المحاسبية المبسطة للمستأجر

اختارت المجموعة عدم تطبيق متطلبات احتساب وقياس الإجارة لاحتساب أصل حق الانتفاع وصافي التزام الإجارة لما يلي:

- الإجارة قصيرة الأجل؛ و
- الإجارة التي يكون فيها الأصل المعني ذي قيمة منخفضة.

من الممكن تطبيق إعفاء الإجارة قصيرة الأجل على فئة كاملة من الأصول المعنية التي تملك نفس الخصائص والمرافق التشغيلية. ومع ذلك، لا يمكن تطبيق إعفاء إجارة الأصول منخفضة القيمة إلا على الأصول / معاملات الإجارة الفردية، وليس على أساس المجموعة/الجمع.

(ب) أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢

قررت إدارة البنك تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ باستخدام المنهجية المعدلة بأثر رجعي (أي أن أثر جميع عقود الإجارة القائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تم عكسه في في الأرصدة كما في ١ يناير ٢٠٢١) وبالتالي يتم تم تعديل معلومات المقارنة. أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ كما في ١ يناير ٢٠٢١ نتج عنه زيادة في أصل حق الانتفاع وزيادة في صافي التزام الإجارة بمبلغ ٥٠٣ ألف دينار بحريني. عقود الإجارة تتكون من مواقع أجهزة الصراف الآلي، والفروع، و مواقف السيارات.

مجموع المطلوبات	مجموع الموجودات
٦٢١,٢٧٩	١,٢١١,٥٨١
-	٥٠٣
٥٠٣	-
٦٢١,٧٨٢	١,٢١٢,٠٨٤

الرصيد الختامي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)

الأثر من التطبيق:

أصل حق الانتفاع
صافي التزام الإجارة

الرصيد الافتتاحي بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ بتاريخ التطبيق المبدئي في
١ يناير ٢٠٢١

(٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التالية سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. مع ذلك، لم يقم البنك بالتطبيق المبكر لأي من هذه المعايير.

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٨) - الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٨ - وعد، خيار، وتحوط في ٢٠٢٠. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة (يتبع)

(٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

(١) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٨) – الوعد، والخيار، والتحوط (يتبع)

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

(أ) "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتملك، وما إلى ذلك؛

(ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات البناءة والحقوق البناءة الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها، وترتيبات التحوط التي تستند على سلسلة من عقود الوعد والخيار.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

(٢) معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩) – إعداد التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٩ – إعداد التقارير المالية للزكاة في ٢٠٢١. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ٩ – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين أن احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

(٣) معيار المحاسبة المالي رقم (١) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ١ المعدل – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في ٢٠٢١. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ١ السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم ١ يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة (يتبع)

(٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد (يتبع)

(٣) معيار المحاسبة المالي رقم (١) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية (يتبع)

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛

ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛

د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛

هـ. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛

و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإفصاحات؛

ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعاقل؛

ح. تم إدخال معالجة التغيير في السياسات المحاسبية، والتغيير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛

ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛

ي. تحسين إعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛

ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ل. البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة.

(ب) أساس التوحيد

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المجموعة. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة.

أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للمجموعة، باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

(ج) النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل "النقد وما في حكمه" على نقد في الصندوق وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، باستثناء ودائع الاحتياطي الإجمالي، وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى باستثناء الأرصدة المقيدة، وإيداعات لدى مؤسسات مالية بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل عند شرائها.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(د) إيداعات لدى وتمويلات من مؤسسات مالية

إيداعات لدى مؤسسات مالية

تشتمل إيداعات لدى مؤسسات مالية بصورة أساسية على ذمم مرابحات سلع مدينة و ذمم الوكالة المدينة. تظهر ذمم مرابحات السلع المدينة بالتكلفة المطفأة صافي من الأرباح المؤجلة ومخصص انخفاض القيمة، إن وجد. وتظهر ذمم الوكالة المدينة بالتكلفة مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

تمويلات من مؤسسات مالية

تشتمل تمويلات من مؤسسات مالية على تمويلات من خلال عقود مرابحة ويتم احتسابها من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة.

(هـ) موجودات التمويل

تتكون موجودات التمويل من عقود تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشمل التمويلات المقدمة من خلال عقود المرابحات والمشاركات. يتم احتساب موجودات التمويل من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

(و) تمويل المرابحات

تشتمل المرابحات بشكل أساسي على معاملات البيع المؤجل، وتظهر صافي من الأرباح المؤجلة ومخصصات انخفاض القيمة، إن وجدت.

تمويلات المرابحات هي معاملات بيع بشروط مؤجلة. وتقوم المجموعة بترتيب معاملة المرابحات بشراء سلعة (والتي تمثل موضوع المرابحة) ومن ثم إعادة بيعها للمرابح (المستفيد) بعد احتساب هامش الربح على التكلفة. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداً على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها.

(ز) تمويل المشاركات

تدرج تمويل المشاركات بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد طرح مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

المشاركة هي شكل من أشكال الشراكة في رأس المال. تقاس المشاركة في رأس المال الذي تقدمه المجموعة في البداية عينياً (إذا لم تكن نقداً) بالقيمة العادلة للموجودات. وإذا نتج عن تقييم الموجودات أي فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، فإن هذا الفرق يحتسب كربح أو خسارة للمجموعة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ح) استثمارات في الأوراق المالية

تشتمل الاستثمارات في الأوراق المالية على أدوات حقوق الملكية وأدوات دين، وصكوك.

(١) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية:
تحتسب جميع الاستثمارات في الأوراق المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، والتي تعد قيمة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الاستحواذ المباشرة.

١- أدوات حقوق الملكية

هي استثمارات تبرهن القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح المطلوبات وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية والأدوات الاستثمارية المركبة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية بما يتماشى متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٢٩) "الصكوك في دفاتر المنشئ".

٢- أدوات الدين

أدوات دين نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام مالي / دين، مثل المرابحة مستحقة الدفع.
أدوات دين غير نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام غير مالي، مثل البضائع (السلم أو الاستصناع) أو حق الانتفاع (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمة الإجارة) التي سيتم تسليمها في المستقبل.

٣- أدوات استثمارية أخرى

تصنف المجموعة الاستثمارات عند الاحتساب المبدئي كمقاسة: (١) بالتكلفة المطفأة أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو (٣) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين:

أ) إذا كان الاستثمار محتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بمثل هذه الاستثمارات لتحصيل التدفقات النقدية المتوقعة لغاية استحقاق الأداة؛ و

ب) الاستثمار يمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال قابل للتحديد بمعقولية.

بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين:

أ) إذا كان الأصل محتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل الاستثماري؛ و

ب) الاستثمار يمثل أداة دين غير نقدية، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال قابل للتحديد بمعقولية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ح) استثمارات في الأوراق المالية (يتبع)

التصنيف غير قابل للنقض عند الاحتساب المبني

عند الاحتساب المبني، قد تتخذ المؤسسة قراراً لا رجعة فيه لتصنيف استثمار معين عند الاحتساب المبني، كونه:
أ) أداة حقوق ملكية التي كان سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل – لعرض التغيرات اللحقة في القيمة العادلة في حقوق الملكية.

ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى – المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان ذلك يؤدي لإلغاء أو التقليل بصورة جوهرية من عدم تطابق القياس أو عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات المترابطة أو أدوات شبيهة بحقوق الملكية، أو احتساب الأرباح والخسائر المترتبة عليها على أسس مختلفة. مع ذلك، يجب أن يخضع ذلك لمتطلبات الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتخصيص وتوزيع مثل هذه الأرباح على أصحاب المصلحة المعنيين.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يجب قياس جميع الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح.

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الاستثمارات المحتفظ بها للمناجزة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبني.

بعد التسجيل المبني، يتم لاحقاً إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. تحتسب أرباح / (خسائر) القيمة العادلة مع الأخذ بالاعتبار قسمة الأجزاء ذات العلاقة بحقوق الملكية للمساهمين وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل.

بعد الاحتساب المبني، فإن أدوات الدين، عدا تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يام قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، مطروحاً أي مخصصات لانخفاض القيمة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ط) مبادئ القياس

١ - قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس.

أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هو عادة سعر المعاملة - وهي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار.

يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية.

كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومضاعفات السعرا لأدوات مماثلة. قد تكون بعض أو كل المدخلات المستخدمة في هذه النماذج غير قابلة للرصد في السوق، ولكن يتم تقديرها استناداً إلى الفرضيات. إن مدخلات تقنيات التقييم تمثل بشكل معقول توقعات السوق ومقاييس عوامل المخاطر والعوائد المتضمنة في الأداة المالية.

تشمل تقديرات القيمة العادلة على عدم اليقين ومساائل تعتمد على التقديرات بصورة جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين بشأن الأحداث المستقبلية (مثل الأرباح التشغيلية المستمرة، والقوة المالية). من المعقول بناء على المعرفة الحالية، أن النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الافتراضات، قد تتطلب تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للاستثمارات.

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الحالات على المعلومات المالية للشركة المستثمر فيها، وعلى تقدير إدارة الشركات المستثمر فيها، فيما يتعلق بأثر التطورات المستقبلية.

القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يحمل ميزة الطلب (على سبيل المثال، إيداع مستحق عند الطلب) ليست أقل من المبلغ المستحق عند الطلب، مخصومة من أول تاريخ يمكن طلب المبلغ الواجب دفعه.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات تراتبية القيمة العادلة في نهاية فترة تاريخ المركز المالي التي حدث خلالها التغيير.

٢ - قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للموجود أو المطلوب المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه المدفوعات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ي) استثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي جميع المؤسسات التي تمتلك المجموعة فيها نسبة تتراوح بين ٢٠ % و ٥٠ % من حقوق التصويت، وتمارس سلطة مؤثرة عليها ولكن من دون التحكم أو التحكم المشترك في سياساتها المالية والتشغيلية. تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية.

يتم احتساب قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو خفض القيمة الدفترية باحتساب حصة المُستثمر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للاستثمار بالتوزيعات المستلمة من الشركة المُستثمر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المُستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى لا شيء ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية، باستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إلتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

تقوم المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. إذا كان الأمر كذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة والذي يعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركات الزميلة والقيمة الدفترية، ويحتسب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

السياسات المحاسبية للشركات الزميلة تتماشى مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة.

ك) إجارة منتهية بالتمليك

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم احتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير، بمعدلات تخفض تكلفة الموجودات المستأجرة منهجياً على مدى فترة التأجير، بنمط يعكس النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية الناشئة من هذه الموجودات. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان مركز مالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. يتم احتساب خسائر الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة القابلة للاسترداد المقدرة. عندما تعتمد على عميل واحد، فإن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعملاء، بالإضافة لعوامل أخرى. تُحمل خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت) في بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في عقارات

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو لغرض الاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما، كاستثمارات في عقارات. يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات مبدئياً بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الشراء المرتبطة بالعقار. بعد الاحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات في العقارات إلى القيمة العادلة ويتم احتساب التغيرات في القيمة العادلة (فقط الأرباح) في إحتياطي القيمة العادلة للعقارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات في العقارات مقابل إحتياطي القيمة العادلة للعقارات إلى حد الرصيد المتوفر، ومن ثم يتم احتساب الخسائر المتبقية في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة تم احتسابها في بيان الدخل الموحد في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب احتساب الأرباح غير المحققة للسنة الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عكس الخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. عند إستبعاد العقار، فإنه يتم تحويل الأرباح المتراكمة المحولة سابقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة للعقارات إلى بيان الدخل الموحد.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(م) ممتلكات ومعدات

تحتسب الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم رسملة تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية؛ ويتم احتساب الصيانة والتصلیحات في بيان الدخل الموحد عند تكبدها. يحتسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات.

يتم احتساب الإستهلاك على النحو التالي:

مياني	٢٥ - ٣٥ سنة
تركيبات وتجهيزات	٥ سنوات
معدات	٥ سنوات
أثاث	٥ سنوات

(ن) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في استثمارها. تخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتحمل البنك المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة.

(س) إحتياطي مخاطر الاستثمار

إحتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، تحسباً للخسائر المستقبلية لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

(ع) إحتياطي معادلة الأرباح

تقوم المجموعة بتخصيص بعض المبالغ الفائضة من الأرباح ليتم توزيعها على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بعد الأخذ في الاعتبار حصة المضارب من الدخل. يتم استخدام هذه المبالغ في المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق أصحاب حساب الاستثمار.

(ف) الزكاة

يتم احتساب الزكاة على أساس الزكاة للمجموعة طبقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٩) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة. تدفع المجموعة الزكاة التي تحتسب بناء على الأرقام الموحدة للإحتياطي القانوني والإحتياطي العام وأرصدة الأرباح المستبقاة في بداية السنة. ويدفع المساهمون الزكاة المتبقية عليهم بأنفسهم. وتقع مسؤولية دفع الزكاة المستحقة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار والحسابات الأخرى على أصحاب تلك الحسابات.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ص) مخصصات

يتم احتساب المخصص في بيان المركز المالي عندما تكون على الشركة التزامات (قانونية أو تعاقدية) من جراء معاملات سابقة وعندما يكون من المحتمل وجود تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد هذه الالتزامات، ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الالتزامات.

ق) أرباح أسهم

تحتسب أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها / اعتمادها من قبل المساهمين.

ر) إلغاء احتساب الموجودات والمطلوبات المالية

١- موجودات مالية

- يتم إلغاء احتساب الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية متشابهة) عند:
- انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
 - قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع مخاطر وعوائد الملكية الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود؛ أو
 - احتفاظ المجموعة بحقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود، ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد".

عندما تقوم المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجودات، أو دخلت في ترتيب سداد، ولم تقم بنقل أو إبقاء جميع مخاطر وعوائد الملكية الجوهرية للموجودات، ولم يتم نقل السيطرة على الموجود، فإنه يتم احتساب الموجود إلى حد استمرار مشاركة المجموعة في الموجود.

٢- مطلوبات مالية

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو انتهائها.

ش) أسهم خزينة

هي أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة شراؤها من خلال وسيطها الخاص. يتم طرح أسهم الخزينة من رأس المال ويتم احتسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم احتساب المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرة ضمن حقوق الملكية. لا يتم احتساب ربح أو خسارة في بيان الدخل الموحد من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة.

ت) إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

ث) مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات ويُدْرَج صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يوجد حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء مقاصة للمبالغ المعترف بها وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

خ) احتساب الإيراد

١- مرابحة ووكالة
يحتسب إيراد المرابحة والوكالة على أساس التناسب الزمني على الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي.

٢- مشاركة
يتم احتساب أرباح وخسائر المجموعة المتعلقة بمعاملات عقود المشاركة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفياتها (إنهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم احتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في عقد المشاركة.

٣- تمويل مضاربة
يتم احتساب الإيراد من تمويل المضاربة عند نشوء حق استلام الدفعات، أو عند التوزيع من قبل المضارب، بينما يتم تحميل الخسائر على الدخل عند إعلان المضارب عنها.

٤- صكوك
يتم احتساب الإيراد من الصكوك باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

٥- إيداعات لدى مؤسسات مالية
يتم احتساب إيراد ودائع لدى مؤسسات مالية على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد، بناءً على مبالغ الموجودات القائمة والربح المتفق عليه مع العملاء.

٦- إجارة منتهية بالتمليك
يتم احتساب إيراد الإجارة المنتهية بالتمليك بالتناسب على الفترة الزمنية التي يغطيها عقد التأجير.

٧- إيراد أرباح الأسهم
تحتسب أرباح الأسهم عند نشوء حق استلام الدفعات.

٨- إيراد الرسوم والعمولات
إيراد الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة يتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم احتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم المشاركات، متى ما تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

ذ) العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. تحمل جميع الفروقات الناتجة إلى بيان الدخل الموحد.

يتم تحميل الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير النقدية التي تظهر بالقيمة العادلة في حقوق الملكية كجزء من تسوية القيمة العادلة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (بتبع)

ض) انخفاض قيمة التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- (١) نقد وأرصدة لدى البنوك و إيداعات لدى المؤسسات المالية؛
- (٢) موجودات التمويل؛
- (٣) إجارة منتهية بالتمليك؛
- (٤) استثمار في الصكوك - أدوات دين بالتكلفة المطفأة؛
- (٥) عقود ضمانات مالية صادرة؛ و
- (٦) التزامات تمويلية غير مسحوبة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أ) أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
- ب) أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض لمخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرض الخاضع لمخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على التعرض الخاضع لمخاطر الائتمان قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تحقيق الضمانات (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي BBB- أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية، بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي. وهي ليست أحداث العجز النقدي خلال فترة الإثني عشر شهراً، ولكن مجموع الخسائر الائتمانية على الموجود الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ض) انخفاض قيمة التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة ائتمانياً
المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر في السداد لمدى الحياة.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة ائتمانياً
المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ التقرير بناءً على المؤشرات المحددة في دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الفترة القصوى التي تؤخذ بعين الاعتبار في حال تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفترة القصوى المتعاقد عليها والتي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان.

١- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- (١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان غير منخفضة ائتمانياً كما في تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- (٢) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة القيمة كما في تاريخ التقرير: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
- (٣) الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- (٤) عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

٢- تعرضات معاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط تعرض خاضع لمخاطر الائتمان، أو إذا تم استبدال تعرض خاضع لمخاطر الائتمان بوجود آخر جديد نتيجة للصعوبات المالية للمقترض، يجب إلغاء احتساب التعرض الخاضع لمخاطر الائتمان واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام العجز النقدي من التعرض الخاضع لمخاطر الائتمان الحالي، والمخصومة ابتداءً من التاريخ المتوقع لإلغاء الاحتساب إلى تاريخ التقرير، باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للتعرض الخاضع لمخاطر الائتمان الحالي.

٣- تعرضات منخفضة ائتمانياً

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد انخفضت قيمتها. يعتبر التعرض الخاضع لمخاطر الائتمان "منخفض ائتمانياً" إذا وقع حدث أو أكثر، وكان لهذا الحدث/الأحداث أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للتعرض الخاضع لمخاطر الائتمان.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ض) انخفاض قيمة التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣- تعرضات منخفضة ائتمانياً (يتبع)

الأدلة على انخفاض قيمة التعرض الخاضع لمخاطر الائتمان تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- (١) صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدِر؛
- (٢) الإخلال بالعقد، مثل التخلف عن الدفع؛
- (٣) إعادة هيكلة تسهيلات تمويلية من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة مثالية في ظروف أخرى؛
- (٤) وجود مؤشرات على أن المقترض سيعلن إفلاسه، أو إعادة تنظيم مالية أخرى.

٤- عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان.

٥- الشطب

يتم شطب التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان جزئياً أو كلياً. إذا كان المبلغ الذي سيتم شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يتم أولاً التعامل مع الفرق كإضافة للمخصص، والذي يتم تطبيقه لاحقاً مقابل إجمالي القيمة الدفترية. أي استرداد لاحق يتم احتسابها في بند "إيرادات أخرى".

يتم شطب تعرضات موجودات التمويل إما كلياً أو جزئياً عندما لا يكون هناك توقع لمزيد من الاسترداد. تشمل المؤشرات التي تشير إلى عدم وجود توقع معقول بالاسترداد (١) أن المقترض متعثر أو (٢) تم استنفاد جميع خيارات الاسترداد الممكنة.

ظ) أدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد، يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

غ) استخدام التقديرات والأحكام في إعداد البيانات المالية الموحدة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقوم الإدارة باستخدام التقديرات والأحكام لتحديد المبالغ المحتسبة في البيانات المالية الموحدة. إن عملية وضع التقديرات والفرضيات المطلوبة شملت تحديات إضافية نتيجة للشكوك السائدة الناتجة عن جائحة الكورونا (كوفيد-١٩)، وتطلب ممارسات جوهرية من قبل الإدارة. إن أهم استخدامات الفرضيات والتقديرات هي ما يلي:

١- الانخفاض في قيمة التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

- وضع المعايير لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح (٣) (ض) وإيضاح (٣٠).
- الانخفاض في قيمة الإيجارات: الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، مشروحة في إيضاح رقم (٣) (ض).
- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم (٣) (ض) وإيضاح (٣٠).

٢- فرضية الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس فرضية الاستمرارية، وهي مقتنعة بأن لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس فرضية الاستمرارية. ولذلك، استمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس فرضية الاستمرارية.

٣- الانخفاض في قيمة استثمارات في حقوق الملكية

تقر المجموعة بتعرض الاستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية لانخفاض في القيمة عندما يكون هناك انخفاض جوهرياً أو عندما يكون هناك انخفاض لفترة طويلة في قيمتها العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة. إن تحديد وجود أي انخفاض جوهري أو انخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

في حالة الاستثمارات في حقوق الملكية، تعتبر المجموعة أن الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، كما تعتبر المجموعة أن أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٩ أشهر انخفاضاً لفترة طويلة.

أ) المحاسبة بتاريخ المتاجرة

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" للموجودات المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود.

ب) حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج (ج) منافع للموظفين

١- المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم احتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة الالتزام قانوني أو تعاقدية نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الالتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

٢- منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام هيئة التأمين الإجتماعي، وهو "نظام اشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من المجموعة ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى استُجقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الالتزامات غير الممولة وذلك على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم احتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير اختياري للموظفين، حيث تساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام اشتراكات محددة، ويتم احتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى استُجقت.

٣- برنامج حوافز الموظفين على أساس منح أسهم البنك

يتم احتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس منح أسهم كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي لم تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

بالنسبة للمنح التي لا تملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعالية.

د (د) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

هـ (هـ) موجودات مستردة

يتم استرداد العقارات في بعض الأحيان مقابل قروض وسلفيات متعثرة. يتم احتساب العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل، ويتم قيدها في "الموجودات الأخرى".

و (و) الاحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية، يتم تحويل ١٠٪ من صافي الربح السنوي إلى احتياطي قانوني والذي لا يتم توزيعه إلا في حالة تصفية البنك. يجوز إيقاف هذا الاستقطاع عندما يبلغ الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

ز (ز) برنامج حماية الودائع

يتم تغطية الأموال التي يحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى البنك وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

٤. نقد وأرصدة البنوك والبنك المركزي

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٥,٨٢٠	١٢,٢١٤
٧٤	٣٦٦
١٠,٧٥٦	١٠,٠٣١
٢٦,٦٥٠	٢٢,٦١١
٢٣,٧١٢	٢٢,٩٨٠
٥٠,٣٦٢	٤٥,٥٩١

نقد في الصندوق
أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، باستثناء ودائع الاحتياطي الإجمالي
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى

ودائع الاحتياطي الإجمالي لدى مصرف البحرين المركزي

إن الاحتياطي الإجمالي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تشمل مبلغ ٢,٨٢٧ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٢,٥١٢ ألف دينار بحريني)، غير متوفر للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٥. إيداعات لدى مؤسسات مالية

٢٠٢٠	٢٠٢١	
١٦,٢١٩ (١)	٨٤,٨٥٣ (٣)	مراجعات سلع أرباح مؤجلة
١٦,٢١٨	٨٤,٨٥٠	
٢٨,٢٢٥	٥,٧٣٤	وكالة
٤٤,٤٤٣ (١)	٩٠,٥٨٤ (٣,٦٩٠)	مخصص انخفاض القيمة
٤٤,٤٤٢	٨٦,٨٩٤	

٦. موجودات التمويل

٢٠٢٠	٢٠٢١	
٤٨٢,٢٧٤	٥١٩,٩٤٣	مربحة (إيضاح ٦,١)
٨٩,٢٣٩	٨٥,٩٧٣	مشاركة (إيضاح ٦,٢)
-	٣,٥٥٢	مضاربة (إيضاح ٦,٣)
٥٧١,٥١٣	٦٠٩,٤٦٨	

٦.١. مربحة

٢٠٢٠	٢٠٢١	
٢٨٤,٨٢٢	٣٥٦,٥٩٤	تسهيل
١٧٩,٥٤٧	١٦٢,٣٢٤	التورق
٦٨,٤٩٠	٧٥,٩٠٢	التمويل المرن
١٧,٠٠٨	٩,٠٥٣	خطابات ائتمان معاد تمويلها
٣,٦٧٨	٢,٧٢٣	مراجعات المركبات
١٧,١٥١	١٨,٦٧٢	بطاقات الائتمان
٣٠	١٩	أخرى
٥٧٠,٧٢٦	٦٢٥,٢٨٧	صندوق القرض الحسن
٧٩	٩٤	إجمالي الذمم المدينة
٥٧٠,٨٠٥	٦٢٥,٣٨١	
(٦٦,٤٩٢)	(٧٩,١٠٠)	أرباح مؤجلة
(٢٢,٠٣٩)	(٢٦,٣٣٨)	مخصص انخفاض القيمة
٤٨٢,٢٧٤	٥١٩,٩٤٣	

بلغت المراجعات المستحقة المتعثرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٤٤,٤٠١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٤٣,٣٠٢ ألف دينار بحريني).

تعتبر المجموعة الوعد في عقود المراجعات ملزماً لطالب الشراء.

٦. موجودات التمويل (يتبع)

٦.١ مرابحة (يتبع)

فيما يلي مكونات إجمالي محفظة المربحات مستحقة القبض، صافي من الأرباح المؤجلة وقبل مخصص انخفاض القيمة حسب القطاع:

٢٠٢٠	٢٠٢١
٩٤,٦٨٠	٩٦,٦٠٠
١١,٦٧٩	١٢,٦٤٩
٣٩٧,٩٥٤	٤٣٧,٠٣٢
٥٠٤,٣١٣	٥٤٦,٢٨١

تجاري
مؤسسات مالية
أخرى شاملة قطاع التجزئة

تعرضات محفظة المجموعة في المربحات التمويلية متمركزة في الشرق الأوسط.

٦.٢ مشاركة

٢٠٢٠	٢٠٢١
٩٣,٢٣٩	٩٠,٢٣٨
(٤,٠٠٠)	(٤,٢٦٥)
٨٩,٢٣٩	٨٥,٩٧٣

مشاركات عقارية
مخصص انخفاض القيمة

بلغت المشاركات التمويلية القائمة المتعثرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٨,٥٢١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٩,٣٠٨ ألف دينار بحريني).

٦.٣ مضاربة

٢٠٢٠	٢٠٢١
-	٣,٥٦٥
-	(١٣)
-	٣,٥٥٢

مضاربة
مخصص انخفاض القيمة

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٦. موجودات التمويل (بتبع)

٦.٤ الحركة في مخصصات انخفاض القيمة كما يلي:

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢٦,٠٣٩	١٨,٣٦٠	٥,٠٥٢	٢,٦٢٧
-	٩٢	(٣٤)	(٥٨)
٥,٢٢١	٤٦٣	٤,١٩١	٥٦٧
(٦٤٤)	(٦٤٤)	-	-
٣٠,٦١٦	١٨,٢٧١	٩,٢٠٩	٣,١٣٦

٢٠٢١

في ١ يناير ٢٠٢١
صافي الحركة بين المراحل
صافي المخصص للسنة
مشطوبات

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢٩,٤٧٠	٢٦,٢٩٨	١,٥٥٧	١,٦١٥
-	(٢٧٠)	(١٦٤)	٤٣٤
١٥,٦١٣	١١,٣٧٦	٣,٦٥٩	٥٧٨
(١٩,٠٤٤)	(١٩,٠٤٤)	-	-
٢٦,٠٣٩	١٨,٣٦٠	٥,٠٥٢	٢,٦٢٧

٢٠٢٠

في ١ يناير ٢٠٢٠
صافي الحركة بين المراحل
صافي المخصص للسنة
مشطوبات

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٧. استثمارات في أوراق مالية

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٩٠,٤٧٣	٢٢٩,١٨٩
٦٠,٠٥٩	٤٣,٢١٤
(٢١,٣٤٣)	(٤١,٤٧٥)
٢٢٩,١٨٩	٢٣٠,٩٢٨
(٢٣٦)	(١٣٠)
٢٢٨,٩٥٣	٢٣٠,٧٩٨
٣٥,٥٣٤	٣٥,٤٩٥
٣,٧٩٨	٢٢,٨٧٣
(٣,٨٢٢)	(٢٢,٩٤٧)
(١٥)	٢١
٣٥,٤٩٥	٣٥,٤٤٢
(١٢,٥٦٤)	(١٢,٦٠١)
٢٢,٩٣١	٢٢,٨٤١

أ. أدوات دين*

صكوك مدرجة - تظهر بالتكلفة المطفأة

إجمالي الرصيد في بداية السنة

شراء

إستيعادات وإستحقاقات

إجمالي الرصيد في نهاية السنة

مخصص انخفاض القيمة

صافي الرصيد في نهاية السنة

صكوك غير مدرجة - تظهر بالتكلفة المطفأة

إجمالي الرصيد في بداية السنة

شراء

إستيعادات وإستحقاقات

تغيرات تحويل العملات الأجنبية

إجمالي الرصيد في نهاية السنة

مخصص انخفاض القيمة

صافي الرصيد في نهاية السنة

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٧. استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

٢٠٢٠	٢٠٢١
٢٨,١٧٨	٢٤,٢٨٨
(٣,٢٩٩)	-
(٥٩١)	(٣,٧٣٩)
٢٤,٢٨٨	٢٠,٥٤٩
٤٣٦	٤٣٦
٢٧٦,٦٠٨	٢٧٤,٦٢٤

ب. أدوات حقوق الملكية
أسهم غير مدرجة - بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
الرصيد في بداية السنة
استبعادات واستحقاقات
حركة القيمة العادلة - صافي **
الرصيد في نهاية السنة
صناديق مدارة غير مدرجة
مجموع صافي استثمارات الأوراق المالية

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فإن أدوات الدين تشمل صكوك بقيمة ٦٤,٥٣٣ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: لا شيء ألف دينار بحريني) مرهونة ضد تمويلات من مؤسسات مالية بقيمة ٥٦,٩١٩ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: لا شيء ألف دينار بحريني) (إيضاح ١٣).

** يشمل مبلغ ٨٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ١,٤٣٣ ألف دينار بحريني) محول لاحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية.

الحركة في مخصصات انخفاض القيمة لأدوات الدين (الصكوك) كما يلي:

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
١٢,٨٠٠	١٢,٥٤٩	-	٢٥١
(٩٠)	-	-	(٩٠)
٢١	٢١	-	-
١٢,٧٣١	١٢,٥٧٠	-	١٦١

٢٠٢١
في ١ يناير ٢٠٢١
صافي المخصص للسنة
تغيرات تحويل العملات الأجنبية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
١٢,١٩٤	١٢,١٧٤	-	٢٠
٦٢١	٣٩٠	-	٢٣١
(١٥)	(١٥)	-	-
١٢,٨٠٠	١٢,٥٤٩	-	٢٥١

٢٠٢٠
في ١ يناير ٢٠٢٠
صافي المخصص للسنة
تغيرات تحويل العملات الأجنبية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بلغ مخصص الانخفاض في القيمة المحتسب خلال السنة مبلغ ٣,٨٢١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٢,٠٢٤ ألف دينار بحريني) على استثمارات في حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٨. استثمارات في شركات زميلة

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٨,٧٥٠	١٩,٠٢٤
٥,٤٤٩	-
(٢٣٥)	(٢٧٢)
(٢,٨٤٥)	(٩,٢٣٨)
(٩٥)	-
(٢,٠٠٠)	(٢٠٠)
١٩,٠٢٤	٩,٣١٤

في ١ يناير
استحواذ *
حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة، صافي
استرداد / استبعاد استثمار في شركات زميلة
تغيرات تحويل العملات الأجنبية
مخصص انخفاض القيمة

في ٣١ ديسمبر

* الاستحواذ يمثل تسوية موجودات التمويل بمبلغ لا شي ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ٥,٤٤٩ آلاف دينار بحريني) خلال السنة.

فيما يلي ملخص للمعلومات المالية للشركات الزميلة والمحتسبة بطريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الموحدة بدون أي تعديل لنسبة ملكية المجموعة:

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٦٠,٠٦٣	١٧,١٩٦
٤٧,٧٨١	٥٥٦
٣,٤٣٢	١,٠٩٦
(٢,٥١٧)	٦٨٤

مجموع الموجودات
مجموع المطلوبات
مجموع الإيرادات
مجموع صافي الربح / (الخسارة)

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

طبيعة العمل	بلد التأسيس	نسبة الملكية %	اسم الشركة الزميلة
تأسس سنة ٢٠٠٢ كبنك، وتم ترخيصه والإشراف عليه من قبل مصرف البحرين المركزي، لتسهيل خلق سوق مالية بين البنوك، والذي سيمكن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من إدارة أصولها ومطلوباتها بفعالية.	البحرين	٪٢٥,٠٠	مركز إدارة السيولة المالية ش.م.ب (مقفل)
تم تأسيس شركة إل إس ذ.م.ب في مملكة البحرين في سنة ٢٠١٩. تركز الشركة على الأنشطة العقارية بما في ذلك تطوير والإدارة العامة للعقارات المملوكة والمؤجرة.	البحرين	٪٣٦,٧٥	شركة إل إس العقارية ذ.م.ب
هي شركة معفاة، وذات مسئولية محدودة وتأسست في جزر الكايمان بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٩، وتزاول أنشطتها بموجب سجل تجاري رقم ٢٢٧٠٣٢. تعمل الشركة في مملكة البحرين لغرض واحد هو الاحتفاظ بصورة غير مباشرة بنسبة ١٥٪ من مشروع محطة لإنتاج الطاقة والمياه، وهي شركة الدور لإنتاج الطاقة والمياه ش.م.ب (مقفل) في مملكة البحرين. باعت المجموعة أسهمها في هذه الشركة الزميلة وحقت ربحاً بمبلغ ٤٩ ألف دينار بحريني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.	البحرين	٪٢٩,٤١	شركة الدور لاستثمار الطاقة

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٩. إجارة منتهية بالتمليك

٢٠٢٠		٢٠٢١	
المجموع	موجودات متعلقة بالطيران	عقارات	عقارات
٢٧٢,٥٢١	٩,٠٢٣	٢٦٣,٥٠٨	٢٥٥,٩٥٨
٧٥,٢٥١	-	٧٥,٢٥١	٧٢,٣٥٩
(٨٢,٨٠١)	-	(٨٢,٨٠١)	(١٦,٥٣٩)
٢٦٤,٩٨١	٩,٠٢٣	٢٥٥,٩٥٨	٣١١,٧٧٨
٦٩,٦٥٤	٢,٨٨٧	٦٦,٧٦٧	٤٧,٠٣١
١٣,٣٩٠	٨٤٠	١٢,٥٥٠	١٧,٧٦٩
(٣٢,٤٤٨)	(١٦٢)	(٣٢,٢٨٦)	(٧,٣٧٩)
٥٠,٥٩٦	٣,٥٦٥	٤٧,٠٣١	٥٧,٤٢١
(٢,٣٤٣)	(١٧)	(٢,٣٢٦)	(٢,٣١٠)
٢١٢,٠٤٢	٥,٤٤١	٢٠٦,٦٠١	٢٥٢,٠٤٧

التكلفة:

في ١ يناير

إضافات

تسويات / تعديلات

في ٣١ ديسمبر

الاستهلاك المتراكم:

في ١ يناير

المخصص خلال السنة

تسويات / تعديلات

في ٣١ ديسمبر

مخصص انخفاض القيمة

صافي القيمة الدفترية

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٩. إجارة منتهية بالتمليك (بتبع)

٩.١ الحركة في مخصصات انخفاض القيمة كانت كما يلي:

إجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢,٣٤٣	١,٢٧٥	٦٠١	٤٦٧
-	(٦٧)	(٥٢)	١١٩
٦	(٣)	(١٣٥)	١٤٤
-	-	-	-
٢,٣٤٩	١,٢٠٥	٤١٤	٧٣٠

٢٠٢١

في ١ يناير
صافي الحركة بين المراحل
صافي مخصص السنة
مشطوبات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١
١٤,٧٩١	١١,٧٩٧	٢,٧٨٦	٢٠٨
-	٢,٢٢٤	(٢,٣٥١)	١٢٧
٦,٧١٦	٦,٤١٨	١٦٦	١٣٢
(١٩,١٦٤)	(١٩,١٦٤)	-	-
٢,٣٤٣	١,٢٧٥	٦٠١	٤٦٧

٢٠٢٠

في ١ يناير
صافي الحركة بين المراحل
صافي مخصص السنة
مشطوبات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٠. ممتلكات ومعدات

٢٠٢١						
المجموع	أعمال قيد التنفيذ	أثاث	معدات	تركيبات وتجهيزات	مباني	أراضي
٣٣,١٣٠	١,١١١	٩٠٠	١٣,٧٤٦	٤,٢٠١	٧,٦٥١	٥,٥٢١
٦٩٥	(٥١)	٥٧	٤١٠	٢٧٩	-	-
-	-	-	-	-	-	-
٣٣,٨٢٥	١,٠٦٠	٩٥٧	١٤,١٥٦	٤,٤٨٠	٧,٦٥١	٥,٥٢١
١٩,٠٨٣	-	٨٨٧	١١,٢٨٦	٣,٩١٩	٢,٩٩١	-
١,٢٥١	-	٨	٨٦٧	١٢٢	٢٥٤	-
-	-	-	-	-	-	-
٢٠,٣٣٤	-	٨٩٥	١٢,١٥٣	٤,٠٤١	٣,٢٤٥	-
١٣,٤٩١	١,٠٦٠	٦٢	٢,٠٠٣	٤٣٩	٤,٤٠٦	٥,٥٢١

التكلفة:

في ١ يناير
إضافات / تحويلات
استبعادات

في ٣١ ديسمبر

الاستهلاك:

في ١ يناير
المخصص خلال السنة
متعلق بموجودات مستبعدة

في ٣١ ديسمبر

صافي القيمة الدفترية

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

١٠. ممتلكات ومعدات (يتبع)

٢٠٢٠						
المجموع	أعمال قيد التنفيذ	أثاث	معدات	تركيبات وتجهيزات	مباني	أراضي
٣٢,٠٣١	٥١٦	٩٠٠	١٣,٢٥٣	٤,١٩٠	٧,٦٥١	٥,٥٢١
١,٨٣٧	٥٩٥	-	١,٢٣١	١١	-	-
(٧٣٨)	-	-	(٧٣٨)	-	-	-
٣٣,١٣٠	١,١١١	٩٠٠	١٣,٧٤٦	٤,٢٠١	٧,٦٥١	٥,٥٢١
١٨,٤٤٠	-	٨٧٥	١١,٠٦٨	٣,٧٦٠	٢,٧٣٧	-
١,٣٨١	-	١٢	٩٥٦	١٥٩	٢٥٤	-
(٧٣٨)	-	-	(٧٣٨)	-	-	-
١٩,٠٨٣	-	٨٨٧	١١,٢٨٦	٣,٩١٩	٢,٩٩١	-
١٤,٠٤٧	١,١١١	١٣	٢,٤٦٠	٢٨٢	٤,٦٦٠	٥,٥٢١

التكلفة:
في ١ يناير
إضافات / تحويلات
استيعادات

في ٣١ ديسمبر

الاستهلاك:
في ١ يناير
المخصص خلال السنة
متعلق بموجودات مستبعدة

في ٣١ ديسمبر

صافي القيمة الدفترية

١١. استثمارات في عقارات

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٦,٢٢٦	١٤,٦٨٠
١٦,٢٢٦	١٤,٦٨٠

أراضي

حركة الاستثمارات في عقارات:

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٨,٧٥٦	١٦,٢٢٦
(١٨٢)	-
(٢,٣٤٨)	(١,٥٤٦)
١٦,٢٢٦	١٤,٦٨٠

في ١ يناير
استيعادات
تغيرات القيمة العادلة

في ٣١ ديسمبر

تشتمل الاستثمارات في العقارات على عقارات موجودة في مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة.

الاستثمارات في العقارات تظهر بالقيمة العادلة، والتي تم تحديدها بناءً على تقييمات تم إجرائها من قبل مقيمين مستقلين والمتخصصين في تقييم هذه الأنواع من الاستثمارات في نفس الموقع. القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات مصنفة ضمن الفئة الثانية من تراتبية القيمة العادلة.

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

١٢. موجودات أخرى

٢٠٢٠	٢٠٢١	
٣,٩٩٢	٢,٥١٥	موجودات مستردة*
٦٣٢	٨,٠١٣	ذمم مدينة**
١,٥٥٠	١,٥٣٦	سلفيات للموظفين
٤٨٥	٣٦٧	مصرفات مدفوعة مقدماً
-	٣٦١	موجودات حق الاستخدام
٦٥٨	٣٠٠	أخرى
٧,٣١٧	١٣,٠٩٢	

* تتكون الموجودات المستردة من أراضي تقع في مملكة البحرين، وهي صافية من مخصص انخفاض قيمة والبالغ ١,١٤٣ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ١,٦٩٧ ألف دينار بحريني).

** تشمل الذمم المدينة ضماناً نقدياً مودعاً لدى شركة تأمين لإصدار سند كفالة بمبلغ ٧,٦٤١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: لا شيء ألف دينار بحريني) يتعلق بدعوى قضائية (راجع إيضاح رقم ٢٦).

١٢.١ موجودات حق الاستخدام

٢٠٢١	
٥٠٣	احتساب موجودات حق الاستخدام عند التطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٢
١٨٣	إضافات خلال السنة
(٣٢٥)	مخصص الإطفاء للسنة
٣٦١	

١٣. تمويلات من مؤسسات مالية

تتمثل في مرابحات لأجل بمبلغ ٥٦,٩١٩ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: لا شيء ألف دينار بحريني) مضمونة برهن صكوك بقيمة ٦٤,٥٣٣ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: لا شيء ألف دينار بحريني). يبلغ متوسط سعر التمويلات ١,٠٥٪ (٢٠٢٠: ٢,٥٣٪) (إيضاح ٧).

١٤. مطلوبات أخرى

٢٠٢٠	٢٠٢١	
٨,٧٦١	٥,٧٥٤	شيكات إدارية
٣,٦٤٧	٣,٩١١	ذمم دائنة للمزودين
٣,٨٨٦	٤,٨٧٩	مصرفات مستحقة
٢٤٣	٣٥٣	زكاة وصندوق التبرعات
-	٣٤٤	صافي التزامات الإجارة (إيضاح ١٤,١)
٧,١٠٥	١٤,٨٧٣	أخرى*
٢٣,٦٤٢	٣٠,١١٤	

* أخرى تشمل مخصص لانخفاض القيمة للالتزامات والمطلوبات الطارئة بمبلغ ٣,٢٩٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ١٣٦ ألف دينار بحريني) (راجع إيضاح رقم ١٧) ومخصصاً للمطالبات القضائية بمبلغ ٣,٢٠٢ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: لا شيء) (راجع إيضاح رقم ٢٦).

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

بالآلاف الدنانير البحرينية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٤ . مطلوبات أخرى (يتبع)

١٤ .١ صافي التزامات الإجارة

٢٠٢١
٢١٤
١٤٠
٣٥٤

تحليل الاستحقاق – إجمالي التزامات الإجارة
أقل من سنة واحدة
سنة إلى خمس سنوات

مجموع إجمالي التزامات الإجارة

٢٠٢٣
١٤١
٣٤٤

تحليل الاستحقاق – صافي التزامات الإجارة
أقل من سنة واحدة
سنة إلى خمس سنوات

مجموع صافي التزامات الإجارة

١٥ . حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

أموال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار مختلطة مع أموال حقوق الملكية. تماشياً مع سياستها، تستخدم المجموعة أموال
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات.

١٥ .١ أرصدة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

٢٠٢٠	٢٠٢١
٣٣,٩٨٦	٤٢,٢٣٩
٥٣,٢٥٩	٤٧,١٩٧
٤٠٧,٠١٥	٤٢٦,٧٩٤
٤٩٤,٢٦٠	٥١٦,٢٣٠

نوع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار يتمثل في
إيداعات وتمويلات من مؤسسات مالية - وكالة
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد - وكالة
مضاربة

٢٣٣,٦٦١	٣٤٤,٧٢٣
٧٣,٣٥٤	٨٢,٠٧١
٤٠٧,٠١٥	٤٢٦,٧٩٤

حسابات استثمار العملاء القائمة على المضاربة
أرصدة تحت الطلب
أساس تعاقدي

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

بآلاف الدنانير البحرينية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٥. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار (يتبع)

٢. ١٥ الموجودات التي تم استثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار فيها

الموجودات التي تم استثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار فيها كما في ٣١ ديسمبر هي كالتالي:

٢٠٢٠	٢٠٢١	موجودات
٢٣,٧٨٦	٢٣,٣٤٦	نقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف مركزي
٢٦,٠٢٢	١١,٤٠٠	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٢٤٥,٣١٧	٢٦١,٨٩٤	موجودات التمويل، صافي
٩١,٠١٦	١١٠,٥٩٩	إجارة منتهية بالتملك، صافي
١٠٨,١١٩	١٠٨,٩٩١	استثمارات في أوراق مالية، صافي
٤٩٤,٢٦٠	٥١٦,٢٣٠	

يقوم البنك بتخصيص الموجودات المتعثرة (متخلفة السداد لأكثر من ٩٠ يوماً) إلى مجموعة الموجودات الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار. ويتم أيضاً تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى مجموعة أصحاب حسابات الاستثمار، بنسبة الموجودات المتعثرة الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار على مجموع الموجودات المتعثرة. المبالغ المستردة من هذه الموجودات المتعثرة تخضع للتخصيص بين أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين. خلال السنة، خصص البنك مبلغ ١٩,٦٣٦ ألف دينار بحريني من الخسائر الائتمانية المتوقعة (٢٠٢٠: ١٧,٦٧٧ ألف دينار بحريني من الخسائر الائتمانية المتوقعة) على أصحاب حسابات الاستثمار.

لم يحتسب البنك مصاريف إدارية على حسابات الاستثمار خلال السنة.

٣. ١٥ توزيع الأرباح حسب نوع الحساب

يمثل الجدول التالي متوسط نسبة تخصيص الأرباح بين حسابات المساهمين المطبقة خلال السنة لكل نوع من حسابات حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بناءً على الشروط التعاقدية مع العميل:

٢٠٢٠			٢٠٢١			نوع الحساب
نسبة الربح الموزع	نصيب المضارب	المستخدم	نسبة الربح الموزع	نصيب المضارب	المستخدم	
%٢,٧١	%٩٧,٢٩	%٩٠	%٢,٠٠	%٩٨,٠٠	%٩٠	تجوري
%٢,٧٢	%٩٧,٢٨	%٩٠	%٢,٠١	%٩٧,٩٩	%٩٠	حسابات توفير
%٢,٨٠	%٩٧,٢٠	%٩٠	%٢,٠٧	%٩٧,٩٣	%٩٠	فيفو
%٣٥,٣٥	%٦٤,٦٥	%١٠٠	%٢٢,٩٩	%٧٧,٠١	%١٠٠	أقرأ
%٥٩,٠٥	%٤٠,٩٥	%١٠٠	%٣٢,٣٠	%٦٧,٧٠	%١٠٠	ودائع محددة

خلال السنة، لم تقم المجموعة برفع نسبة أرباحها كمضارب. بالإضافة لذلك، لم تستلم المجموعة أي حافز من أرباح حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

لا تتشارك المجموعة مع أصحاب حسابات الاستثمار في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

الأموال المجمعة من أصحاب حسابات الاستثمار يتم استثمارها في الموجودات على أساس الأولوية.

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

بآلاف الدنانير البحرينية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٥. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار (يتبع)

٤. ١٥ احتياطات حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

٢٠٢٠	الحركة	٢٠٢١
١,٣١٠	٩٠	١,٤٠٠

احتياطي معادلة الأرباح

٥. ١٥ عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٦,٦١٦ (١٢,٤٧٦) (٦٥)	٢٤,٠٦٩ (٢٠,٣٨٨) (٩٠)
٤,٠٧٥	٣,٥٩١

إجمالي العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
حصة المجموعة كمضارب
المخصص لاحتياطي معادلة الأرباح

صافي عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

١٦. حقوق الملكية

٢٠٢٠	٢٠٢١
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٠٦,٤٠٦	١٠٦,٤٠٦

(أ) رأس المال

(١) المصرح به
٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم (٢٠٢٠: ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم) بقيمة إسمية قدرها
٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم

(٢) الصادر والمدفوع بالكامل

١,٠٦٤,٠٥٨,٥٨٧ سهم (٢٠٢٠: ١,٠٦٤,٠٥٨,٥٨٧ سهم) بقيمة إسمية قدرها
٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم

١٦. حقوق الملكية (يتبع)

(ب) مضاربة ثانوية (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)

يهدف الوفاء بالحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بمجموع حقوق الملكية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، خلال السنة، أصدر البنك مضاربة ثانوية (أوراق رأس المال الإضافي من الفئة الأولى المتوافقة مع إطار بازل ٣) بمبلغ ٢٥ مليون دينار بحريني. كان الإصدار بالقيمة الاسمية، وتم الاكتتاب فيه بالكامل من قبل الشركة الأم، وتم تسديده نقدًا.

فيما يلي ملخص للشروط والأحكام الرئيسية لهذا الإصدار:

- يجب توزيع الأرباح على هذه الأوراق المالية سنوياً، ابتداءً من يونيو ٢٠٢٢، وتخضع ووفقاً للشروط والأحكام على القيمة الاسمية القائمة للأوراق المالية بمعدل متوقع يبلغ ٧,٥٪ سنوياً؛
- لن يكون لحامل الأوراق المالية الحق في المطالبة بالأرباح، ولن يعتبر هذا الحدث بمثابة تعثر؛
- المضاربة الثانوية مستثمرة في وعاء مضاربة عام من الأصول على أساس ممزوج وغير مقيد؛
- في حال عدم جدواها، سيتم تحويل شهادات الصكوك إما كلياً أو جزئياً وفقاً لقواعد وإجراءات التحويل؛
- شهادات الصكوك تحمل خيار الاستدعاء بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار.

تحتسب تمويلات المضاربة الثانوية ضمن حقوق الملكية في بيان المركز المالي الموحد، وسيتم احتساب الأرباح المدفوعة لرب المال (حامل الأوراق المالية) على أنها تخصيص للأرباح.

تكاليف الإصدار البالغة ٤٥٨ ألف دينار بحريني تمثل رسوم اكتتاب بمبلغ ٣٩٤ ألف دينار بحريني للشركة الأم، وتم تسوية تكلفة معاملات أخرى بمبلغ ٦٤ ألف دينار بحريني في الأرباح المستقبلية.

٢٠٢٠ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢١	
	بآلاف الدنانير البحرينية	عدد الأسهم
٨٩٢	٨٩٢	٥,٨٥٥,٣٥٨

(ج) أسهم خزينة

في ٣١ ديسمبر

٢٠٢١
٨٩٢
٤٨٠

تكلفة أسهم الخزينة، باستثناء أسهم تحت خطة حوافز الموظفين
القيمة السوقية لأسهم الخزينة

إن نسبة أسهم الخزينة من إجمالي الأسهم الصادرة هو ٠,٥٥٪.

يتم طرح أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة المعاد شراؤها من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل الموحد عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

١٦. حقوق الملكية (يتبع)

(د) الاحتياطات

(١) الاحتياطي القانوني

خلال السنة، خصص البنك مبلغ ٦١٣ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: لا شيء ألف دينار بحريني) الى الاحتياطي القانوني والذي يمثل ١٠٪ من صافي الدخل للسنة البالغ ٦,١٣١ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: لا شيء ألف دينار بحريني). إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(٢) الاحتياطي العام

تم عمل الاحتياطي العام وفقاً للنظام الأساسي للبنك وهو قابل للتوزيع بعد الحصول على موافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية وموافقة مصرف البحرين المركزي. يمكن للمجموعة تحويل أي مبلغ إلى الاحتياطي العام، كما يتم الموافقة عليه من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية، من ربح السنة بعد تخصيص الاحتياطي القانوني.

(٣) احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات

تمثل هذه متراكم أرباح إعادة تقييم غير محققة على الاستثمارات في العقارات. يتم تحويل هذا الاحتياطي إلى بيان الدخل الموحد عند بيع هذه الاستثمارات.

(٤) احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية

تمثل هذه صافي أرباح أو خسائر غير محققة من استثمارات أسهم حقوق ملكية.

(هـ) معلومات إضافية عن نمط حقوق الملكية

(١) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يحتفظون بها تبلغ ٥٪ أو أكثر من الأسهم القائمة:

٢٠٢٠		٢٠٢١		الجنسية	الأسماء
نسبة الملكية %	عدد الأسهم	نسبة الملكية %	عدد الأسهم		
٧٨,٨١٪	٨٣٨,٦٣٠,٧٢٨	٧٨,٨١٪	٨٣٨,٦٣٠,٧٢٨	بحريني	بنك البحرين الوطني
٧,١٨٪	٧٦,٣٦٦,٣٢١	٧,١٨٪	٧٦,٣٦٦,٣٢١	كويتي	المجلس العام للأوقاف الكويتية

(٢) لدى المجموعة فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

١٦. حقوق الملكية (يتبع)

(هـ) معلومات إضافية عن نمط حقوق الملكية (يتبع)

٣) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

٢٠٢٠			٢٠٢١		
% من مجموع الأسهم القائمة	عدد المساهمين	عدد الأسهم	% من مجموع الأسهم القائمة	عدد المساهمين	عدد الأسهم
٨,١١%	٢,٧٤٥	٨٦,٣٠٣,٦٩٠	٨,١١%	٢,٧٢٤	٨٦,٣٠٣,٦٩٠
٥,٩٠%	٣	٦٢,٧٥٧,٨٤٨	٥,٩٠%	٣	٦٢,٧٥٧,٨٤٨
٧,١٨%	١	٧٦,٣٦٦,٣٢١	٧,١٨%	١	٧٦,٣٦٦,٣٢١
٧٨,٨١%	١	٨٣٨,٦٣٠,٧٢٨	٧٨,٨١%	١	٨٣٨,٦٣٠,٧٢٨
١٠٠,٠٠%	٢,٧٥٠	١,٠٦٤,٠٥٨,٥٨٧	١٠٠,٠٠%	٢,٧٢٩	١,٠٦٤,٠٥٨,٥٨٧

أقل من ١%
من ١% لغاية
أقل من ٥%
من ٥% لغاية
أقل من ١٠%
١٠% أو أكثر

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المجموعة كما في نهاية السنة:

٢٠٢٠		٢٠٢١	
عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأسهم	عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأسهم
١	٣٥٢,٥٠٠	١	٣٥٢,٥٠٠

الفئات:

أقل من ١%

فيما يلي عدد الأسهم ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الرقابة الشرعية والإدارة العليا (مساعد المدير العام وأعلى الذين يشكلون جزءاً من اللجنة الإدارية):

٢٠٢٠		٢٠٢١	
نسبة الملكية	عدد الأسهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم
٠,٠٣٣%	٣٥٢,٥٠٠	٠,٠٣٣%	٣٥٢,٥٠٠
٠,٠١٨%	١٨٧,٦٦٣	٠,٠٥٣%	٥٥٨,٣٩٦
٠,٠١٨%	١٩١,٧٦٠	٠,٠٠٥%	٥٠,٣٢٧
٠,٠٦٩%	٧٣١,٩٢٣	٠,٠٩٠%	٩٦١,٢٢٣

أعضاء مجلس الإدارة
أعضاء الرقابة الشرعية
الإدارة العليا

١٦. حقوق الملكية (يتبع)

(و) التخصيصات المقترحة

يقترح مجلس الإدارة تخصيصات للزكاة بمبلغ ١٣٨ ألف دينار بحريني لعام ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ١٢٢ ألف دينار بحريني)، تبرعات خيرية بمبلغ ٣٥٠ ألف دينار بحريني لعام ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٢٥٠ ألف دينار بحريني)، وأرباح أسهم بقيمة لا شيء ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: لا شيء ألف دينار بحريني)، والتي تخضع للمواقف التنظيمية وموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية الاعتيادي القادم.

١٧. إرتباطات وإلتزامات محتملة

إرتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشمل هذه الارتباطات لإبرام عقود تمويلية مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

إن خطابات الائتمان وخطابات الضمان تلزم المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء.

يوجد لدى المجموعة الإرتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والإلتزامات المحتملة التالية نيابة عن العملاء:

٢٠٢٠	٢٠٢١	
٤,٧٩٢	٤,٥٧٣	خطابات ائتمان وخطابات قبول
٤٤,٤٣١	٤٤,٧٨٧	خطابات ضمان
٣٧,٠٤١	٣٧,٥١١	بطاقات ائتمان
٢٨,٤٤٧	٢٥,٤٠٧	التمويل المرن
٣١,٨٢٦	٢٧,٨٠٥	التزام بالتمويل
٢١٧	-	إرتباطات عقود التأجير التشغيلية
١٤٦,٧٥٤	١٤٠,٠٨٣	

تم عمل مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ ٣,٢٩٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٠: ١٣٦ ألف دينار بحريني) لمخاطر الائتمان على هذه الإلتزامات، للارتباطات والمطلوبات الطارئة.

١٨. كفاية رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس مالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار صكوك وغيرها. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة بصورة رئيسية من رأس مالها المدفوع، بما في ذلك علاوة إصدار أسهم وإحتياطات. من الناحية التنظيمية، فإن قسماً جوهرياً من رأس مال المجموعة هو على من الفئة ١ لرأس المال كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال هو ذو طبيعة دائمة.

إن سياسة كفاية رأس مال المجموعة هي الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لدعم تطوير ونمو أعمالها. يتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو التسهيلات التمويلية لكل وحدة عمل، توقعات النمو في التسهيلات غير المدرجة في الميزانية، والمصادر واستخدامات الصناديق المستقبلية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، انخفض مجموع حقوق ملكية المجموعة لأقل من ١٠٠ مليون دينار بحريني، وهو الحد الأدنى المطلوب المنصوص عليه بموجب LR-٢٥,٢٨ من كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. تم حل هذا الأمر بعد تقديم تسهيلات المضاربة الثانوية من الفئة الأولى بمبلغ ٢٥ مليون دينار بحريني خلال سنة ٢٠٢١.

أصدر مصرف البحرين المركزي التعليمات النهائية لتفعيل إطار بازل ٣ والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠١٥. إطار بازل ٣ يراجع تعريف رأس المال التنظيمي بصورة جوهرية يركز الإطار على أن اسهم حقوق الملكية العادية هي العنصر المهيمن على الفئة ١ لرأس المال، عن طريق إضافة الحد الأدنى من معدل رأس المال العادي من الفئة ١. كما أن أحكام إطار بازل ٣ تتطلب من المؤسسات المالية الإحتفاظ بمصداً لرأس المال. لغرض احتساب معدل رأس المال العادي من الفئة ١، فإن التعديلات التنظيمية (الخصومات) بما في ذلك المبالغ التي تفوق إجمالي حدود الاستثمارات الجوهرية في المؤسسات المالية، وحقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة من الفروقات المؤقتة، سيتم طرحها من معدل رأس المال العادي من الفئة ١ على مدى مراحل، ليتم الإنتهاء من طرحها بالكامل بحلول ١ يناير ٢٠١٩. الوضع الحالي لرأس مال البنك يكفي للوفاء بمتطلبات رأس المال التنظيمية الجديدة. طبقت المجموعة إجراءات المساعدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي المتعلقة بتسويات خسارة التعديل، والمخصصات الإضافية للخسائر الائتمانية المتوقعة، لغرض احتساب نسبة كفاية رأس المال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (راجع إيضاح ٢).

فيما يلي تصنيف رأس مال المجموعة وفقاً للمتطلبات التنظيمية:

٢٠٢٠	٢٠٢١
١١١,٠١٩	١١٦,٣٧٠
-	-
١١١,٠١٩	١١٦,٣٧٠
-	٢٥,٠٠٠
١٠,١٦٥	٩,٩٩٧
١٢١,١٨٤	١٥١,٣٦٧

فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية
يطرح: التعديلات التنظيمية
فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية

رأس المال الإضافي من الفئة الأولى
تعديلات الفئة الثانية لرأس المال

إجمالي رأس المال التنظيمي

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

١٨. كفاية رأس المال (يتبع)

لتقييم متطلبات ملائمة رأس مالها وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة طريقة القياس الموحد لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. إن متطلبات رأس المال لهذه المخاطر هي كالتالي:

٢٠٢٠	٢٠٢١
٦٣٨,٩٩٥	٦٧٦,١٢٥
٥٣٦	٤٧١
١٢٠,٤٤٨	١١٧,٤٨٢
٧٥٩,٩٧٩	٧٩٤,٠٧٨
-	-
٢٩٣	٤٢٠
٧٥٩,٥٨٦	٧٩٣,٦٥٨
%١٥,٩٥	%١٩,٠٧
%١٤,٦٢	%١٧,٨١
%١٢,٥	%١٢,٥

تعرض المخاطر الموزونة:

مجموع الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان
مجموع الموجودات الموزونة لمخاطر السوق
مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية

المجموع التنظيمي للموجودات الموزونة للمخاطر

احتياطي مخاطر الاستثمار (٣٠٪ فقط)
احتياطي المعادلة (٣٠٪ فقط)

مجموع تعرض المخاطر الموزونة المعدل

نسبة كفاية رأس المال
معدل كفاية رأس المال للفئة ١

الحد الأدنى المطلوب

١٩. دخل التمويل

٢٠٢٠	٢٠٢١
٢٤,٦٨٨	٢٦,٣١٨
١٠,٣١٩	١١,٧٥٠
٤,٨٤٥	٤,٠٣٠
٦٥٤	٣٤١
٤٠,٥٠٦	٤٢,٤٣٩

إيراد مزايا تمويلية
إيراد إجازة منتهية بالتمليك
إيراد تمويلات مشاركات
إيراد إيداعات لدى مؤسسات مالية

٢٠. دخل الاستثمارات في صكوك

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٢,٦٣٧	١٢,٣٨٦
٢٦	١,٠٠٩
١٢,٦٦٣	١٣,٣٩٥

دخل الأرباح من الاستثمار في الصكوك
ربح من بيع صكوك

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٢١. دخل الاستثمارات في أوراق مالية

٢٠٢٠	٢٠٢١
٨٣٦	-
-	٤٩
٨٩	٢٣
٩٢٥	٧٢

ربح من بيع استثمارات في أسهم غير مدرجة - من خلال حقوق الملكية
ربح من بيع استثمار في شركات زميلة
إيراد أرباح الأسهم

٢٢. دخل الاستثمارات في عقارات

٢٠٢٠	٢٠٢١
(٣٤)	١٩
٨٧	١٠١
(٢,٤٧٦)	(٩١٣)
(٢,٤٢٣)	(٧٩٣)

ربح / (خسارة) بيع استثمارات
إيرادات الإيجار
مخصص انخفاض القيمة

٢٣. دخل آخر، صافي

٢٠٢٠	٢٠٢١
٨٩١	٦٤٠
٦٣٦	٩٢٠
٤٢١	(١٥٨)
١,٩٤٨	١,٤٠٢

استرداد من تمويلات مشطوبة سابقاً
ربح تحويل العملات الأجنبية
أخرى

٢٤. مصروفات أخرى

٢٠٢٠	٢٠٢١
١,١٥٧	١,٢٣٦
١,٤٧٧	١,٤٨٣
١,٢٦٩	١,٣٧٩
١,١٦٩	١,١٨٩
٨١٧	٥٧٥
٨٠١	١,١٠٩
٢٦٠	٨٦
١٦١	١٦٨
٧٨	٧٨
٢,٥٧٤	٢,٣٨٣
٩,٧٦٣	٩,٦٨٦

مصروفات التسويق والإعلان
خدمات مهنية
مصروفات متعلقة بتقنية المعلومات
مصروفات مركز البطاقة
مصروفات الممتلكات ومعدات
مصروفات الاتصالات
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
أتعاب جلسات مجلس الإدارة
أتعاب ومصروفات اللجنة الشرعية
أخرى

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٥. مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى، صافي

٢٠٢٠	٢٠٢١
١٥,٦١٣	٥,٢٢١
٦,٧١٦	٦
٦٢١	(٩٠)
٢,٠٢٤	٣,٨٢١
٢,٠٠٠	٢٠٠
(٢)	٣,٦٨٩
١,١١١	-
٧٩	٣,١٦٠
٢٨,١٦٢	١٦,٠٠٧
-	٣,٢٠٢
٢٨,١٦٢	١٩,٢٠٩

موجودات التمويل (إيضاح ٦,٤)
إيجارات منتهية بالتمليك (إيضاح ٩)
استثمارات في صكوك (إيضاح ٧)
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح ٧)
استثمارات في شركات زميلة (إيضاح ٨)
إيداعات لدى مؤسسات مالية
موجودات أخرى
التزامات

مخصص انخفاض القيمة، صافي

مطالبات قضائية

مجموع مخصص انخفاض القيمة والمخصصات الأخرى، صافي

٢٦. القضايا والمطالبات

في سياق الأعمال الاعتيادية، يتم رفع قضايا من قبل البنك ضد عملائه، وضد البنك من قبل عملائه أو المستثمرين. تعمل الإدارة القانونية للمجموعة مع المستشار القانوني الداخلي والمستشار القانوني الخارجي، اعتماداً على طبيعة القضية. يتم إجراء تقييم دوري لتحديد النتائج المحتملة لهذه الدعاوى القانونية، ويتم رفع تقارير بشأنها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

كما في نهاية السنة، كانت المجموعة خصماً في مطالبة مرفوعة ضدها من قبل اللجنة الرسمية للدائنين غير الرسميين لبنك أركبينا ش.م.ب (مقولة) استناداً إلى حكم قضائي مبدئي. تقدمت المجموعة بطلب استئناف لهذا الحكم، وتم عمل مخصص بمبلغ ١٨,٣ مليون دولار أمريكي (٦,٩ مليون دينار بحريني)، والذي يشمل مبلغ ٩,٨ مليون دولار أمريكي (٣,٧ مليون دينار بحريني) للمبلغ الأصلي، و ٨,٥ مليون دولار أمريكي (٣,٢ مليون دينار بحريني) لمبلغ الربح. قدمت المجموعة سند كفالة بكامل المبلغ مع الضمان، بغرض إيقاف تنفيذ الحكم، لحين صدور حكم الاستئناف.

بالإضافة لذلك في سنة ٢٠٢٠، فقد قام أحد المستثمرين بتقديم مطالبة ضد المجموعة خلال ٢٠٢١، وحصلت المجموعة على حكم من المحكمة في صالحها، وتقدم المستثمر بطلب استئناف الحكم. وبناء على مشورة المستشار القانوني الخارجي للبنك، فإن مجلس الإدارة على ثقة من قوة موقف البنك للدفاع عن نفسه مقابل هذا الاستئناف.

لم يكن هناك أي إفصاحات إضافية تتعلق بالمطلوبات الطارئة ناتجة من أي مطالبات مماثلة، حيث أن أعضاء مجلس إدارة البنك يعتقدون أن أي إفصاحات من هذا النوع قد تضر وضع المجموعة القانوني.

٢٧. الزكاة

بلغ إجمالي الزكاة المستحقة ١,٩٢٤ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ١,٥٢٣ ألف دينار بحريني)، منها ١٣٨ ألف دينار بحريني على البنك بمبالغ زكاة مستحقة (٢٠٢٠: ١٢٢ ألف دينار بحريني) بناء على الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والأرباح المستتقة كما في ١ يناير ٢٠٢٢. مبلغ الزكاة البالغ ١,٧٨٦ ألف دينار بحريني أو بواقع ١,٧ فلس للسهم (٢٠٢٠: ١,٤٠١ ألف دينار بحريني أو بواقع ١,٣ فلس للسهم) مستحق الدفع من قبل المساهمين.

٢٨. العائد على السهم

يتم حساب العائد الأساسي والمخفض على السهم بقسمة صافي الربح أو الخسارة للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

٢٠٢٠	٢٠٢١	
(١٢,٥٦٣)	٦,١٣١	ربح / (خسارة) للسنة بالآلاف الدنانير البحرينية
١,٠٥٢,٥٩٢	١,٠٥٢,٩٣٥	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
(١١,٩٤)	٥,٨٢	العائد الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (بالفلس)

إن العائد الأساسي والمخفض على السهم الواحد هو بنفس القيمة حيث لم تقم المجموعة بإصدار أية أدوات قد ينتج عنها انخفاض في العائد على السهم.

٢٩. معاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها من قبلهم والشركات الحليفة بفضله مساهمة مشتركة وأعضاء مجلس الإدارة مع تلك للبنك. المعاملات مع الأطراف ذوي علاقة تكون على أسس تجارية.

خلال سنة ٢٠٢٠، قامت المجموعة ببيع موجودات محددة بقيمة دفترية تبلغ ٤٣,٨٧١ ألف دينار بحريني للشركة الأم مقابل ٤٣,٨٧١ ألف دينار بحريني. تتكون الموجودات المباعة من موجودات تمويل بقيمة ٣٦,١٥٩ ألف دينار بحريني، واستثمار في أسهم حقوق ملكية وصناديق بقيمة ٥,٠٠٠ ألف دينار بحريني، واستثمار في شركة زميلة بقيمة ٢,٧١٢ ألف دينار بحريني. تمت هذه المعاملة بشروط تجارية متفق عليها. سيستمر البنك في خدمة هذه الموجودات بالنيابة عن الشركة الأم، إلى حين تحققها.

٢٩. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات الجوهرية مع الأطراف ذوي العلاقة كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠٢١					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والمؤسسات المتعلقة بهم	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	مساهمين	
٣١٧	-	-	-	٣١٧	الموجودات
١٨,٥٠٩	-	-	-	١٨,٥٠٩	نقد وأرصدة لدى البنوك والبنك المركزي
١,٥٦٣	١٦٧	١,٣٩٦	-	-	إيداعات لدى مؤسسات مالية
٣٩٧	٧١	٣٢٦	-	-	موجودات التمويل
٩,٣١٤	-	-	٩,٣١٤	-	إجارة منتهية بالتمليك
٢٢٤	٢٢٤	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
					موجودات أخرى
					المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١٩,١٥٩	-	-	-	١٩,١٥٩	تمويلات من مؤسسات مالية
٩٠	-	٩٠	-	-	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٢,٢٥٠	٢٢٦	٦٥٠	١,٣٧٤	-	حسابات جارية للعملاء
٢٧٢	-	٢٧٢	-	-	مطلوبات أخرى
٢,٥١١	١,٩٩٥	٥١٦	-	-	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

٢٠٢١					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والمؤسسات المتعلقة بهم	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	مساهمين	
١٦٢	١١	١١٦	-	٣٥	الدخل
(٢٧٢)	-	-	(٢٧٢)	-	دخل التمويل
(٨٩)	(٨٩)	-	-	-	حصة المجموعة من نتائج الشركات
(١٦٠)	-	-	-	(١٦٠)	الزمنية، صافي
(١٤)	-	(١٤)	-	-	عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
(٣٣٢)	-	(٣٣٢)	-	-	مصرفات تمويلات من مؤسسات مالية
(١,٤٦٩)	(١,٤٦٩)	-	-	-	مصرفات إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
					المصرفات
					مصرفات أخرى
					تكاليف الموظفين

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

٢٠٢٠					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والمؤسسات المتعلقة بهم	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	مساهمين	
١,٥٨٦	٦٨١	٩٠٥	-	-	الموجودات
٨٣٥	١٤٦	٦٨٩	-	-	موجودات التمويل
١٩,٢٩٨	-	-	١٩,٢٩٨	-	إجارة منتهية بالتمليك
٥٠٠	٥٠٠	-	-	-	استثمارات في شركات زميلة
					موجودات أخرى
					المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٢,٠٥٤	٩٩٩	١,٠٥٤	-	-	إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
٣,٨٥٢	٤٠٧	٦٩٧	٢,٧٤٨	-	حسابات جارية للعملاء
١,١٢٦	-	٣٢٠	-	٨٠١	مطلوبات أخرى
٢,٩٢٤	٢,٢٨٩	٦٣٥	-	-	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

٢٠٢٠					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والمؤسسات المتعلقة بهم	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	مساهمين	
١٤٥	٣٠	١١٥	-	-	الدخل
(٢٣٥)	-	-	(٢٣٥)	-	دخل التمويل
(٨٢)	(٨٢)	-	-	-	حصة المجموعة من نتائج الشركات
(٧٢)	(٤٣)	(٢٩)	-	-	الزميلة، صافي
(٤٩٩)	-	(٤٩٩)	-	-	عائد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
(١,٧٧٣)	(١,٧٧٣)	-	-	-	مصرفات إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
					المصرفات
					مصرفات أخرى
					تكاليف الموظفين

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين:

٢٠٢٠	٢٠٢١
١,٤٠٦	١,١٦١
٣٦٧	٣٠٨
١,٧٧٣	١,٤٦٩

منافع الموظفين قصيرة الأجل
مكافآت أخرى طويلة الأجل

يتكون موظفي الإدارة الرئيسيين من موظفين في رتبة مساعد مدير عام وأعلى والذين يشكلون جزءاً من اللجنة الإدارية.

٣٠. إدارة المخاطر

أ) المقدمة

إن المخاطر كامنة وملازمة لأنشطة المجموعة، إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل فرد داخل المجموعة يعتبر مسؤول عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئوليته. لم تتغير هذه المخاطر وعمليات التخفيف منها بشكل جوهري عن السنة السابقة.

يتعرض البنك بشكل رئيسي لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (والذي يشمل مخاطر معدل الربح، مخاطر أسعار الاسهم، ومخاطر صرف العملات الأجنبية) والمخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة ومخاطر الالتزام بأحكام الشريعة.

ب) أهداف إدارة المخاطر

فلسفة إدارة مخاطر المجموعة هي تحديد ومراقبة وإدارة الأوجه المتعددة للمخاطر، وذلك بهدف حماية قيم الموجودات ومصادر الدخل لحماية مصالح مساهمي المجموعة (أو أي طرف تدين له المجموعة بالتزامات)، وفي نفس الوقت زيادة الحد الأقصى للعوائد لزيادة عوائد مساهمي المجموعة، مع المحافظة على تعرضات مخاطر ضمن الحدود المفروضة ذاتياً.

حدد البنك قبوله للمخاطر ضمن معايير إستراتيجية المخاطر. يقوم البنك بمراجعة وتعديل قبوله للمخاطر وفقاً لخطة تطور أعمال البنك مع تغيرات الفرضيات الاقتصادية والسوقية والتطورات في المتطلبات التنظيمية. كما يقوم البنك بتقييم نسبة تحمله لفئات محددة من المخاطر واستراتيجيته لإدارة هذه المخاطر. لمراقبة ورفع التقارير عن التعرضات المتصلة بهذه المخاطر المحددة، يعتمد البنك إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة والذي يشمل حدود المخاطر والمراقبة وهيكل لرفع التقارير.

ج) الهيكل التنظيمي لعملية إدارة المخاطر

يشتمل هيكل إدارة المخاطر على جميع مستويات الصلاحيات، والهيكل التنظيمي، والأفراد، والأنظمة اللازمة لحسن سير عمليات إدارة المخاطر في المجموعة. المسؤوليات المرتبطة بكل مستوى في هيكل إدارة المخاطر والصلاحيات تشتمل على الآتي:

يحفظ مجلس الإدارة بالمسئولية والصلاحيات بصورة نهائية على جميع الأمور المتعلقة بالمخاطر، والمتضمنة على:

أ) وضع السياسات والإجراءات ككل؛ و

ب) تفويض السلطة للجنة المخاطر والالتزام على مستوى مجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية على مستوى مجلس الإدارة، ولجنة الائتمان والاستثمار، والرئيس التنفيذي وكذلك التفويض للإدارة للمراجعة والتصديق.

إن لجنة المخاطر والالتزام على مستوى مجلس الإدارة مسؤولة عن الإشراف على حوكمة إدارة المخاطر، خاصة فيما يتعلق برصد، قياس، مراقبة، ورفع تقارير عن المخاطر الحرجة المتعلقة بعمليات البنك.

تتكون اللجنة التنفيذية على مستوى مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة معينين. إن هذه اللجنة مفوضة من قبل مجلس الإدارة لإدارة أنشطة المجموعة الائتمانية. تقوم اللجنة باتخاذ القرارات إما في اجتماعاتها الدورية، أو إذا دعت الحاجة من خلال التمرير.

٣٠. إدارة المخاطر (يتبع)

ج) الهيكل التنظيمي لعملية إدارة المخاطر (يتبع)

لجنة الائتمان والاستثمار: تقوم اللجنة بالإشراف على سياسة المجموعة المتعلقة بالائتمان أو الاستثمار وترصد مخاطر المجموعة المحتملة الناتجة من المعاملات المختلفة. لدى اللجنة الصلاحية باتخاذ القرارات النهائية في قبول أو رفض المعاملات المطروحة (الداخلة ضمن صلاحيات اللجنة المفوضة) ومراقبة أداء وجودة محفظة المجموعة الائتمانية والاستثمارية. الهدف من اللجنة هو مساعدة الإدارة في تحقيق مسؤوليتها الرقابية في ما يخص الاهداف الائتمانية والاستثمارية والسياسات والضوابط والاجراءات والأنشطة المتعلقة، والذي يشمل مراجعة تعرضات واستثمارات المجموعة، عمليات الائتمان والاستثمار، مخاطر التمرکز للاطراف الاخرى، وحدود المجموعة.

لدى قسم إدارة المخاطر والائتمان، والذي يترأسه رئيس إدارة المخاطر، المسؤوليات اليومية لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة. تقوم الإدارة بشكل حيادي، برصد وقياس ومراقبة وضبط تلك المخاطر، والتنسيق مع الوحدات المعنية بتلك المخاطر. يتكون قسم إدارة المخاطر والائتمان من وحدة متخصصة، بما فيهم إدارة المخاطر، مراجعة الائتمان والتحليل، وإدارة الائتمان.

د) قياس المخاطر وأنظمة التقارير

قامت المجموعة بوضع حدود مختلفة بناءً على قبولها للمخاطر. تم اعتماد هذه الحدود من قبل مجلس الإدارة. يتم رفع تقرير بشأن أي خروقات للحدود من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان إلى اللجان الادارية المعنية واللجان المفوضة من مجلس الادارة المعنية. يتم مراجعة وتعديل هذه الحدود على نحو دوري، كما هو مطلوب من السياسات ذات الصلة والمتطلبات التنظيمية.

هـ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الأكثر جوهرية المتعارف عليها لدى المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، وهي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف المعاملات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من التمويل (التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء) والاستثمارات في صكوك ومن النقد والودائع المحتفظ بها لدى بنوك أخرى. بالإضافة لذلك، توجد مخاطر ائتمانية على بعض الأدوات المالية خارج الميزانية العمومية، بما في ذلك الضمانات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية، وخطابات الائتمان، والقبول، والالتزامات بتمديد الائتمان. يقوم قسم إدارة الائتمان والمخاطر بمراقبة وضبط مخاطر الائتمان، ويقوم بوضع معايير وحدود لأنشطة المجموعة التمويلية.

أ) الخسائر الائتمانية المتوقعة – زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التخلف بتاريخ التقييم، مع مخاطر التخلف عند الاحتمال المبدئي. يجب القيام بهذا التقييم بتاريخ كل تقييم.

بالنسبة لمحفظه الشركات، تقوم المجموعة بتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى الأطراف المقابلة، من خلال تعيين ومراجعة التحركات في التصنيف الداخلي.

بالنسبة لمحفظه الأفراد، تقوم المجموعة بتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات بناءً على أيام تخلف السداد كالمعيار الأساسي.

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

٢) تحديد أطر هيكلية احتمالية التعثر في السداد

درجات مخاطر الائتمان هي مدخلات أولية لتحديد أطر هيكلية احتمالية التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتخلف حول تعرضات مخاطر الائتمان المحللة حسب نوع المنتج والمقترض، وكذلك درجة مخاطر الائتمان.

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها، وتكوين تقديرات للمدد المتبقية من التعرضات لاحتماالية تعثر السداد، وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت.

يشمل هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف وفي عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، بالإضافة للتحليل المتعمق لبعض العوامل الأخرى (مثل خبرة التحمل) على مخاطر التخلف عن الدفع. العوامل الاقتصادية الكلية المستخدمة في هذا التحليل مختصرة من القائمة المذكورة أدناه:

١. الناتج المحلي الإجمالي، والأسعار المستقرة
٢. مجموع الاستثمارات
٣. إجمالي المدخرات الوطنية
٤. التضخم، ومتوسط أسعار المستهلك
٥. حجم الواردات من السلع والخدمات
٦. حجم الصادرات من السلع والخدمات (بما في ذلك النفط)
٧. الإيرادات الحكومية العامة
٨. إجمالي الإنفاق الحكومي العام
٩. معدل البطالة
١٠. صافي الإقراض / الاقتراض الحكومي العام
١١. صافي الدين الحكومي العام
١٢. نسبة نمو الائتمان المحلي
١٣. سعر النفط

بناء على النظر في مجموعة مختلفة من المعلومات التقديرية والفعلية الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة سيناريوهات تنبؤ محتملة أخرى (أي عند إدراج معلومات مستقبلية). ثم تقوم المجموعة باستخدام هذه التوقعات لتعديل تقديراته الخاصة باحتمالات تعثر السداد.

بالنسبة لمحفظه الشركات، ومن خلال المراجعة السنوية لهذه المحفظة، تراقب المجموعة الأداء السنوي لاحتساب احتمالات تعثر السداد على مدى سنة واحدة، ولفترة الخمس سنوات الماضية. يتم تجميع مجموعات احتمالات تعثر السداد هذه وفقاً لتصنيف المخاطر الداخلي (أي من ١ إلى ٧). متوسط معدل تعثر السداد للسنوات الخمس المرصودة تعطي صورة عن دورة تعثر السداد المحتملة.

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

٢) تحديد أطر هيكلية احتمالية التعثر في السداد (يتبع)

محظية التجزئة مجزئة حسب نوع المنتج، كما هو مبين أدناه:

- ١) تمويل السيارات
- ٢) تمويل الرهون
- ٣) منتج تسهيل للتمويل الشخصي وأخرى
- ٤) بطاقات الائتمان.

يتم قياس احتمال تعثر السداد لكل فئة باستخدام تقدير التخلف عن الدفع المرصود، وبالتالي تحتسب الديون المحتملة لتعثر السداد بناءً على عدد أيام تخلف السداد على مستوى المجموعة لكل فئة على حدة. بموجب هذا التحليل، يتم تتبع حالة التأخير للحسابات على فترة سنة واحدة مع دورة شهرية متحركة. يتم الأخذ بالاعتبار لبيانات أيام تعثر السداد لمدة ٥ سنوات كحد أدنى.

٣) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبني، تستخدم المجموعة النظام الداخلي لتصنيف مخاطر الائتمان، وتصنيفات المخاطر الخارجية، وحالة تأخير الحسابات، وإعادة الهيكلة، وتقييم خبير للائتمان، وكلما كان ممكناً، الخبرات التاريخية ذات العلاقة.

ومن خلال استخدام خبرتها في تقييم الائتمان، والخبرات التاريخية ذات العلاقة كلما كان ممكناً، قد تحدد المجموعة أن المخاطر الائتمانية لأحد التعرضات قد زاد بصورة جوهرية، بناءً على مؤشرات نوعية خاصة تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، وليس بالإمكان أن تعكس أثارها بالكامل في التحليل الكمي، وفي الوقت المناسب.

وكعامل مساند، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز لأكثر من ٣٠ يوماً من تاريخ تخلف السداد. طبقت المجموعة ٧٤ يوم كعامل مساند وفقاً لإجراءات المساعدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (راجع إيضاح ٢). يتم تحديد أيام تخلف السداد من خلال جمع عدد الأيام منذ أقدم تاريخ استحقاق، والذي لم يتم استلام دفعته بالكامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكن متاحة للمقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال عملية المراجعة والتحقق المنتظمة.

تصنف المجموعة أدواته المالية على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى، والمرحلة الثانية، والمرحلة الثالثة، وذلك بناءً على المنهجية المطبقة لانخفاض القيمة الموضحة أدناه:

المرحلة الأولى (الخسائر الائتمانية المتوقعة لاثني عشر شهراً): بالنسبة للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي لا تملك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبني، وغير منخفضة ائتمانياً منذ نشوئها، تقوم المجموعة باحتساب مخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً. يتم تصنيف جميع الحسابات عند نشوئها كمرحلة أولى، باستثناء الأصول منخفضة ائتمانياً عند شرائها أو نشوئها.

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

٣) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية (يتبع)

المرحلة الثانية (الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة ائتمانياً): بالنسبة للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكن لا يوجد أي دليل موضوعي على انخفاض قيمتها، تقوم المجموعة باحتساب مخصص للخسائر الائتمانية مدى الحياة لجميع التمويلات المصنفة ضمن هذه المرحلة بناء على بيان الاستحقاق الفعلي / المتوقع، بما في ذلك إعادة هيكلة أو إعادة جدولة التسهيلات.

المرحلة الثالثة (الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة ائتمانياً): بالنسبة للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً، تحتسب المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. عملية تحديد التخلف عن السداد، أي تخلف عن السداد لفترة ٩٠ يوماً أو أكثر، تستخدم للمرحلة الثالثة.

٤) تعريف التخلف عن السداد

تعريف المجموعة للتخلف عن السداد يتماشى مع الإرشادات التنظيمية والممارسات الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان. تدرج الموجودات المتعثرة ضمن المرحلة الثالثة. بشكل عام، عند اعتبار الطرف المقابل متخلف عن السداد، تعتبر التعرضات ذات العلاقة منخفضة القيمة، فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لوجود حدث واحد أو أكثر بعد الاحتساب المبدئي (حدث خسارة)، وكان لحدث (أحداث) الخسارة لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تلك التعرضات، ويمكن قياسها بصورة موثوقة. قد لا يكون من الممكن تحديد حدث منفرد ومنفصل تسبب في انخفاض القيمة، وبدلاً من ذلك، من الممكن أنه لم يتم احتساب الأثر المشترك لعدة أحداث مختلفة التي قد تسببت في خسائر انخفاض القيمة المتوقعة نتيجة لأحداث مستقبلية، بغض النظر عن مدى احتمالات حدوثها. الأدلة الموضوعية على التعرضات المنخفضة القيمة تشمل بيانات قابلة للرصد والتي تلت انتباه حامل الموجود.

بصورة عامة، فإن الأطراف المقابلة الذين يملكون تسهيلات تزيد فترة تخلف سدادها عن ٩٠ يوماً يعتبرون متخلفين عن السداد.

٥) إدراج معلومات النظرة المستقبلية

تدرج المجموعة معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييماته لتحديد ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للتعرض بشكل جوهري منذ احتسابها المبدئي وقياسه لمخاطر الائتمان المتوقعة. تقوم المجموعة سنوياً بإصدار بيانات توقعات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) للبحرين ومن قاعدة بيانات وحدة الخبراء الاقتصاديين (Economist Intelligence Unit).

تم فحص متغيرات الاقتصاد الكلي لأي علاقة مع احتمالية التخلف عن السداد للسنوات الخمس الماضية، ولم يتم استخدام سوى المتغيرات التي يمكن تفسير حركتها. يتم أخذ قرارات الإدارة في الاعتبار عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي.

٦) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى كل أداة على حدة، مع الأخذ بالاعتبار للتدفقات النقدية المتوقعة، واحتمال التخلف عن السداد، ومعامل تحويل الائتمان، ومعدل الخصم. بالنسبة للمحافظ التي لا يوجد لها معلومات على مستوى الأدوات، تقوم المجموعة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي.

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

٦) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (يتبع)

المدخلات الرئيسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي بنية المتغيرات التالية:

١. احتمالية التخلف عن السداد؛

٢. الخسارة في حالة التعثر عن السداد؛ و

٣. التعرض في حال التخلف عن السداد.

يتم عموماً اشتقاق هذه العوامل من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً، والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية كما هو مشروح أعلاه.

تقديرات احتمالات التخلف عن السداد للشركات تحتسب بناء على نماذج التصنيف الإحصائية، وتقيم باستخدام أدوات التصنيف المصممة للفئات المختلفة للأطراف المقابلة والتعرضات. هذه النماذج الإحصائية تستند على بيانات مجمعة داخلياً تتكون من كل من عوامل كمية ونوعية. إذا انتقل أحد الأطراف المقابلة أو التعرضات بين فئات التصنيف، فإن هذا سيؤدي لتغيير في تقدير احتمالية التخلف عن السداد ذات العلاقة.

يتم قياس تقديرات احتمالية التخلف عن الدفع لقطاع الأفراد باستخدام تقديرات التخلف المرصودة على مستوى القطاع، وبالتالي سيتم احتساب احتمالية التخلف عن الدفع بناء على مستوى دليل التخلف عن السداد لكل قطاع على حدة. بموجب هذا التحليل، فإن حالة تأخير الحسابات سيتم تتبعها على مدى فترة سنة واحدة، مع دورة شهرية متحركة.

محفظة أدوات الدين، والإيداعات بين البنوك، يتم تقييمها للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان باستخدام تصنيفات خارجية. تقوم المجموعة بالحصول على تقديرات احتمالات التخلف عن السداد من وكالات موديز، ستاندرد اند بورز، فيتش، أو أي تصنيفات خارجية أخرى.

الخسارة في حالة التعثر عن السداد هي حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تخلف عن السداد. تقدر المجموعة عوامل التخلف المسبب للخسارة بناء على المعدلات التاريخية لاسترداد المطالبات، مقابل الأطراف المتعثرة. نماذج التخلف المسبب للخسارة تأخذ بالاعتبار هيكل، والضمان، وأقدمية المطالبة، وقطاع الطرف المقابل، وتكاليف استرداد أي ضمانات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الموجود المالي.

التعرض في حال التخلف عن السداد يمثل التعرض المتوقع في حالة التخلف عن الدفع. تشتق المجموعة التعرض المتخلف عن السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح بموجب العقد، شاملاً الإطفاء. التعرض المتخلف عن السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة للالتزامات التمويلية والضمانات المالية، فإن التعرض المتخلف عن السداد يشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي تقدر بناء على الملاحظات التاريخية والتطلعات المستقبلية.

تحد فترة التعرض من الفترة التي يتم فيها التفكير في حالات التخلف عن الدفع، وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية التخلف عن الدفع، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (خاصة لحسابات المرحلة الثانية مع الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة).

مع مراعاة استخدام الحد الأقصى لاحتمالية التخلف عن الدفع والبالغة ١٢ شهراً للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بصورة جوهرية، تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الأخذ بالاعتبار لمخاطر التخلف عن الدفع خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك أي خيارات التمديد للمقترض) والتي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان، حتى لو كانت المجموعة تأخذ بالاعتبار فترة أطول لأغراض إدارة المخاطر. تمتد الفترة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق للمجموعة فيه المطالبة بسداد السلفة، أو إنهاء التزام تمويلي أو ضمان مالي.

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

٧) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان، وعندما لا يؤدي التعديل إلى إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.
- احتمالات التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان مع العملاء الذين يملون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من تموليات الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

للتعرضات المعدلة ضمن سياسة المجموعة للتسامح، تعكس تقديرات احتمالات التخلف إذا قام التعديل بتحسين قدرة المجموعة على تجميع المبالغ والأرباح المستحقة وخبرة المجموعة السابقة في عمليات التسامح المشابهة. كجزء من هذه الإجراءات، تقوم المجموعة بتقييم أداء المقترض في السداد مقابل الشروط التعاقدية المعدلة وتأخذ في الاعتبار المؤشرات السلوكية المختلفة.

بصورة عامة، يعد التسامح مؤشراً نوعياً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع التسامح دليلاً أن على التعرض منخفض ائتمانياً / متعثر. يحتاج العميل إلى إظهار وإثبات سلوك دفع جيد بثبات، على فترة من الوقت (١٢ شهراً) قبل أن يتم التوقف عن اعتبار التعرض منخفض ائتمانياً / متعثر، أو إذا انخفضت احتمالية حدوث التعثر في السداد بحيث يتم قياس مخصص الخسارة مرة أخرى بمبلغ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة اثني عشر شهراً. للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، طبق البنك ٣ أشهر بدلاً من ١٢ شهراً من سلوك الدفع الثابت بما يتماشى مع إجراءات المساعدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (راجع إيضاح ٢).

٨) تقليل مخاطر الائتمان

تقليل مخاطر الائتمان تعبير عن استخدام عدد من التقنيات، مثل الحصول على الكفالات، والضمانات لتقليل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المجموعة. تمنح هذه التقنيات المجموعة الحماية من الطرف الآخر عند عدم تنفيذ العقود الائتمانية، من خلال الكفالات واتفاقيات المقاصة والضمانات.

وبصورة عامة، تقوم المجموعة بإعطاء التسهيلات الائتمانية فقط في حالة وجود ضمانات ملموسة كافية و/أو بيانات مالية مدققة. يمكن قبول التسهيلات دون وجود ضمانات ملموسة كافية، عندما تبين البيانات المالية المدققة مركز مالي ومقدرة سداد مرضية ومدعمة بتنازلات و ضمانات وغير ذلك، كما هو ملائم.

يتم الحصول على الضمانات الشخصية للشركاء/ المروجين/ أعضاء مجلس إدارة المؤسسات المقترضة لدعم التسهيلات الائتمانية. في جميع الأحوال، يقوم مدير الحساب بإعداد بيان صافي الثروة للضامن، حتى تكون هناك معلومات متوفرة وكافية في المستقبل في حالة تنفيذ الضمان.

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

٨) تقليل مخاطر الائتمان (يتبع)

تغطية الضمانات حسب نوعية التعرض الائتماني:

المجموع	أخرى	عقارات
٥١٨,٨٧٢	٦٢,٩٦٠	٤٥٥,٩١٢
٣٢٩,٦٩٧	٣,٥٧٧	٣٢٦,١٢٠
٨٤٨,٥٦٩	٦٦,٥٣٧	٧٨٢,٠٣٢

٢٠٢١

موجودات التمويل
إجارة منتهية بالتملك

المجموع	أخرى	عقارات
٤٩٩,١٧٩	٨٥,٨٣٢	٤١٣,٣٤٧
٢٩٠,٧٥٦	٥,٩٥٦	٢٨٤,٨٠٠
٧٨٩,٩٣٥	٩١,٧٨٨	٦٩٨,١٤٧

٢٠٢٠

موجودات التمويل
إجارة منتهية بالتملك

القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة والمتصلة بالتسهيلات المتعثرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ تبلغ ٩٠,٦٩٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٨٨,١٣٠ ألف دينار بحريني). تتكون الضمانات من نقد، ضمانات وعقارات. استخدام الضمانات المذكورة أعلاه يحدد على أساس العميل ويقتصر على مجموع تعرض العميل.

٩) إجمالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يتم تقييم القيمة السوقية للضمانات الملموسة من قبل مقيمين مصدق عليهم من قبل المجموعة (للعقارات)، أو على أساس السعر المتاح المعلن. يتم الأخذ في الاعتبار قيمة المبلغ المساوي للضمان عند النظر في التسهيلات الائتمانية.

يوضح الجدول أدناه إجمالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي الموحد، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية. تمثل المبالغ إجمالي التعرضات دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية:

٢٠٢٠	٢٠٢١
٣٤,٥٤٢	٣٣,٣٧٧
٤٤,٤٤٢	٨٦,٨٩٤
٥٧١,٥١٣	٦٠٥,٩١٦
٢١٢,٠٤٢	٢٥٧,٣٨٢
٢٥١,٨٨٤	٢٥٣,٦٣٩
١,١١٤,٤٢٣	١,٢٣٧,٢٠٨
٤٩,٢٢٣	٤٩,٣٦٠

أرصدة لدى بنوك ومصرف مركزي
إيداعات لدى مؤسسات مالية
موجودات التمويل
إجارة منتهية بالتملك
استثمارات في سندات دين

خطابات ائتمان، وضمان، وقبول

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

١٠) تمرکز مخاطر الحد الأقصى لمخاطر الائتمان

تنتج مخاطر التمرکز عندما يعمل عدة أطراف من أنشطة اقتصادية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لهم خصائص اقتصادية متشابهة قد تؤثر بدرجة متشابهة على مقدرتهم لسداد التزاماتهم نتيجة لتغيرات في المناخ الاقتصادي أو السياسي أو ظروف أخرى. تمرکز مخاطر الائتمان يشير إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة. تسعى المجموعة إلى إدارة مخاطر الائتمان من خلال تنوع أنشطتها المالية لتفادي تمرکز المخاطر غير المرغوبة تجاه أفراد أو مجموعات من العملاء في منطقة معينة أو قطاع أعمال معين.

فيما يلي توزيع موجودات ومطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وإلتزامات ومطلوبات محتملة للمجموعة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

التزامات ومطلوبات محتملة		مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار		موجودات	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١٤٦,٧٥٤	١٤٠,٠٨٣	١,١١٣,٥٦٣	١,١٩٧,٦٢٩	١,٢٠٥,١٦٤	١,٣١١,٦٦٣
-	-	١,٥٤١	٧٥٧	٦,٢٣٧	١٢,٣٣٠
-	-	٤٢٥	٣٧٣	١٦٥	٥٢٧
-	-	١٠	١٧	١٥	١٦
١٤٦,٧٥٤	١٤٠,٠٨٣	١,١١٥,٥٣٩	١,١٩٨,٧٧٦	١,٢١١,٥٨١	١,٣٢٤,٥٣٦
١٩,٤٣٢	١٨,٤٢٥	٤٨,٠٨٠	٦١,٥٧٢	٨٢,٨٦٨	٨٤,٩٢٢
-	-	١٧٠	٥٧٥	-	-
٢٧,٦٠٣	٢٣,٥٧٤	١٠٧,٩٣١	٦١,٣٧٦	١٥٠,٧٢٦	١٢٦,٣٦٤
٢,٠٢٨	٣,٤٣٣	٩٦,٣١٣	٢٢٠,٢٨٩	٧١,٠٢٨	١٢٦,٥٠٧
٣٧,٨٤٧	٣٨,٠٨٠	٦٣٧,٧٠٤	٦٤٠,٦٠٢	٥٢٧,٢٣٧	٥٩٦,٧٧٨
٤٦,٩٦٣	٣٩,٨٠٩	١٠٢,٧٨٠	٦٩,٧٨٤	٣٢١,٠٢٠	٣٣٣,٠٨٠
١٢,٨٨١	١٦,٧٦٢	١٢٢,٥٦١	١٤٤,٥٧٨	٥٨,٧٠٢	٥٦,٨٨٥
١٤٦,٧٥٤	١٤٠,٠٨٣	١,١١٥,٥٣٩	١,١٩٨,٧٧٦	١,٢١١,٥٨١	١,٣٢٤,٥٣٦

الإقليم الجغرافي
الشرق الأوسط
أمريكا الشمالية
أوروبا
أخرى

القطاع الصناعي
تجاري وصناعي
طيران
عقاري
بنوك ومؤسسات مالية
شخصي/ استهلاكي
هيئات حكومية
أخرى

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

بالآلاف الدنانير البحرينية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

(١١) الجودة الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

(١) يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان ، ما لم يتم تحديده بشكل خاص:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				موجودات التمويل (الممولة)
إجمالي	المرحلة ٣*	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٤٦٦,٢٢٩	-	٨,٤٧٢	٤٥٧,٧٥٧	منخفضة الخطورة
١١٦,٩٠٩	-	٥١,١٦٧	٦٥,٧٤٢	مخاطر مقبولة
٤,٠٢٤	-	٢,٨١٠	١,٢١٤	تحت المراقبة
٥٢,٩٢٢	٥٢,٩٢٢	-	-	متعثر
٦٤٠,٠٨٤	٥٢,٩٢٢	٦٢,٤٤٩	٥٢٤,٧١٣	إجمالي القيمة الدفترية
(٣٠,٦١٦)	(١٨,٢٧١)	(٩,٢٠٩)	(٣,١٣٦)	مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٦٠٩,٤٦٨	٣٤,٦٥١	٥٣,٢٤٠	٥٢١,٥٧٧	القيمة الدفترية لموجودات التمويل

٢٣٥,٩١٣	-	١,٤٦٤	٢٣٤,٤٤٩	إجارة منتهية بالتمليك
٢٠,٢٢٥	-	١٠,٣١٤	٩,٩١١	منخفضة الخطورة
٤٧٤	-	-	٤٧٤	مخاطر مقبولة
٣,١١٩	٣,١١٩	-	-	تحت المراقبة
				متعثر
٢٥٩,٧٣١	٣,١١٩	١١,٧٧٨	٢٤٤,٨٣٤	إجمالي القيمة الدفترية
(٢,٣٤٩)	(١,٢٠٥)	(٤١٤)	(٧٣٠)	مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٥٧,٣٨٢	١,٩١٤	١١,٣٦٤	٢٤٤,١٠٤	القيمة الدفترية للإجارة منتهية بالتمليك

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

١١) الجودة الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
إجمالي	المرحلة ٣*	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢٥٣,٨٠٠	-	-	٢٥٣,٨٠٠
-	-	-	-
-	-	-	-
١٢,٥٧٠	١٢,٥٧٠	-	-
٢٦٦,٣٧٠	١٢,٥٧٠	-	٢٥٣,٨٠٠
(١٢,٧٣١)	(١٢,٥٧٠)	-	(١٦١)
٢٥٣,٦٣٩	-	-	٢٥٣,٦٣٩
استثمارات في صكوك			
منخفضة الخطورة			
مخاطر مقبولة			
تحت المراقبة			
متعثرة			
إجمالي القيمة الدفترية			
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة			
القيمة الدفترية للاستثمارات في الصكوك			
إيداعات لدى مؤسسات مالية			
٨٦,٨٩٨	-	-	٨٦,٨٩٨
-	-	-	-
-	-	-	-
٣,٦٨٦	٣,٦٨٦	-	-
٩٠,٥٨٤	٣,٦٨٦	-	٨٦,٨٩٨
(٣,٦٩٠)	(٣,٦٨٦)	-	(٤)
٨٦,٨٩٤	-	-	٨٦,٨٩٤
منخفضة الخطورة			
مخاطر مقبولة			
تحت المراقبة			
متعثرة			
إجمالي القيمة الدفترية			
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة			
القيمة الدفترية لإيداعات لدى مؤسسات مالية			
أرصدة لدى البنوك			
١٠,٣٩٧	-	-	١٠,٣٩٧
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
١٠,٣٩٧	-	-	١٠,٣٩٧
-	-	-	-
١٠,٣٩٧	-	-	١٠,٣٩٧
١,٢١٧,٧٨٠	٣٦,٥٦٥	٦٤,٦٠٤	١,١١٦,٦١١
منخفضة الخطورة			
مخاطر مقبولة			
تحت المراقبة			
متعثرة			
إجمالي القيمة الدفترية			
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة			
القيمة الدفترية لأرصدة لدى البنوك			
القيمة الدفترية لإجمالي التعرضات الممولة			
الخاضعة لمخاطر الائتمان			

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

١١) الجودة الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

إجمالي	المرحلة ٣*	المرحلة ٢	المرحلة ١	الالتزامات
٣٦,٠٩٩	٣,١٢٩	٧٩٤	٣٢,١٧٦	إجمالي التعرض
(٣,٢٩٦)	(٣,١٢٩)	(٨)	(١٥٩)	مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣٢,٨٠٣	-	٧٨٦	٣٢,٠١٧	القيمة الدفترية للالتزامات

*تشتمل على تعرضات في الميزانية العمومية بمبلغ ٣٣,٨٣٣ ألف دينار بحريني (إجمالي) مصنفة في المرحلة الثالثة كجزء من الحسابات منخفضة القيمة بسبب فترة السماح.

٢) الجدول التالي يوضح الحركة في مخصصات الانخفاض في القيمة حسب المراحل المختلفة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
إجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٤١,٣١٩	٣٢,١٨٤	٥,٧٢٢	٣,٤١٣	في ١ يناير ٢٠٢١
-	(١٦)	(٢١٨)	٢٣٤	المحول إلى المرحلة ١
-	(٣٤١)	٤٦٥	(١٢٤)	المحول إلى المرحلة ٢
-	٣٨٢	(٣٣٣)	(٤٩)	المحول إلى المرحلة ٣
-	٢٥	(٨٦)	٦١	صافي الحركة بين المراحل
١١,٩٨٦	٧,٢٧٥	٣,٩٩٥	٧١٦	صافي المخصص للسنة (صافي)
(٦٤٤)	(٦٤٤)	-	-	مشطوبات
٢١	٢١	-	-	تغيرات تحويل العملات الأجنبية
٥٢,٦٨٢	٣٨,٨٦١	٩,٦٣١	٤,١٩٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

(١) الجودة الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

(٢) يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان ، ما لم يتم تحديده بشكل خاص:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				موجودات التمويل (الممولة)
إجمالي	المرحلة ٣*	المرحلة ٢	المرحلة ١	
٤٢١,١٤٧	-	٧,٨٧٤	٤١٣,٢٧٣	منخفضة الخطورة
١١٨,٢٤٥	-	٤١,٥٥٦	٧٦,٦٨٩	مخاطر مقبولة
٥,٥٥٠	-	٤,٠٣٠	١,٥٢٠	تحت المراقبة
٥٢,٦١٠	٥٢,٦١٠	-	-	متعثرة
٥٩٧,٥٥٢	٥٢,٦١٠	٥٣,٤٦٠	٤٩١,٤٨٢	إجمالي القيمة الدفترية
(٢٦,٠٣٩)	(١٨,٣٦٠)	(٥,٠٥٢)	(٢,٦٢٧)	مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٧١,٥١٣	٣٤,٢٥٠	٤٨,٤٠٨	٤٨٨,٨٥٥	القيمة الدفترية لموجودات التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				إجارة منتهية بالتملك
إجمالي	المرحلة ٣*	المرحلة ٢	المرحلة ١	
١٩١,٢١١	-	٦٦٣	١٩٠,٥٤٨	منخفضة الخطورة
١٧,٨٣٧	-	١٣,٤٥٥	٤,٣٨٢	مخاطر مقبولة
١,٦٨٠	-	٥٩٦	١,٠٨٤	تحت المراقبة
٣,٦٥٧	٣,٦٥٧	-	-	متعثرة
٢١٤,٣٨٥	٣,٦٥٧	١٤,٧١٤	١٩٦,٠١٤	إجمالي القيمة الدفترية
(٢,٣٤٣)	(١,٢٧٥)	(٦٠١)	(٤٦٧)	مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢١٢,٠٤٢	٢,٣٨٢	١٤,١١٣	١٩٥,٥٤٧	القيمة الدفترية للإجارة منتهية بالتملك

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

(١١) الجودة الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
إجمالي	المرحلة ٣*	المرحلة ٢	المرحلة ١
٢٤٦,٨٢٦	-	-	٢٤٦,٨٢٦
٥,٣٠٩	-	-	٥,٣٠٩
-	-	-	-
١٢,٥٤٩	١٢,٥٤٩	-	-
٢٦٤,٦٨٤	١٢,٥٤٩	-	٢٥٢,١٣٥
(١٢,٨٠٠)	(١٢,٥٤٩)	-	(٢٥١)
٢٥١,٨٨٤	-	-	٢٥١,٨٨٤

استثمارات في صكوك

منخفضة الخطورة

مخاطر مقبولة

تحت المراقبة

متعثرة

إجمالي القيمة الدفترية

مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة

القيمة الدفترية للاستثمارات في الصكوك

٤٤,٤٤٣	-	-	٤٤,٤٤٣
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
٤٤,٤٤٣	-	-	٤٤,٤٤٣
(١)	-	-	(١)
٤٤,٤٤٢	-	-	٤٤,٤٤٢

إيداعات لدى مؤسسات مالية

منخفضة الخطورة

مخاطر مقبولة

تحت المراقبة

متعثرة

إجمالي القيمة الدفترية

مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة

القيمة الدفترية لإيداعات لدى مؤسسات مالية

١٠,٨٣٠	-	-	١٠,٨٣٠
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
١٠,٨٣٠	-	-	١٠,٨٣٠
-	-	-	-
١٠,٨٣٠	-	-	١٠,٨٣٠
١,٠٩٠,٧١١	٣٦,٦٣٢	٦٢,٥٢١	٩٩١,٥٥٨

أرصدة لدى البنوك

منخفضة الخطورة

مخاطر مقبولة

تحت المراقبة

متعثرة

إجمالي القيمة الدفترية

مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة

القيمة الدفترية لأرصدة لدى البنوك

القيمة الدفترية لإجمالي التعرضات الممولة
الخاضعة لمخاطر الائتمان

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ) مخاطر الائتمان (يتبع)

١١) الجودة الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

إجمالي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	إجمالي
٣٥,٩١٠	١,٢٣٦	٨٨	٣٧,٢٣٤	إجمالي التعرض
(٦٧)	(٦٩)	-	(١٣٦)	مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣٥,٨٤٣	١,١٦٧	٨٨	٣٧,٠٩٨	القيمة الدفترية للإلتزامات

*تشتمل على تعرضات في الميزانية العمومية بمبلغ ٣٥,٢٦٥ ألف دينار بحريني (إجمالي) مصنفة في المرحلة الثالثة كجزء من الحسابات منخفضة القيمة بسبب فترة السماح.

٤) الجدول التالي يوضح الحركة في مخصصات الانخفاض في القيمة حسب المراحل المختلفة:

المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	إجمالي
١,٩٠٢	٤,٣٤٤	٥٠,٦٠٢	٥٦,٨٤٨
٨٧٣	(٤٤٣)	(٤٣٠)	-
(١٤٣)	٧٣١	(٥٨٨)	-
(١٧١)	(٢,٨٠١)	٢,٩٧٢	-
٥٥٩	(٢,٥١٣)	١,٩٥٤	-
٩٥٢	٣,٨٩١	١٨,١٨٤	٢٣,٠٢٧
-	-	(٣٨,٥٤١)	(٣٨,٥٤١)
-	-	(١٥)	(١٥)
٣,٤١٣	٥,٧٢٢	٣٢,١٨٤	٤١,٣١٩

و) مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها حين حلول أجلها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. للوقاية من هذه المخاطر، تمتلك المجموعة قاعدة عملاء كبيرة ويتم إدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والحفاظ على أرصدة جيدة من النقد وما في حكمه وبيع مرابحات ودم وكالة مدينة وخطوط ائتمان واستثمارات في صكوك عالية الجودة.

١) بيان إستحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. لقد تم تحديد الإستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي الموحد إلى تاريخ الإستحقاق التعاقدية، ولم يؤخذ في الاعتبار الإستحقاقات الفعلية كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية لاحتفاظ المجموعة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

٣٠. إدارة المخاطر المالية (بتبع)

(و) مخاطر السيولة (بتبع)

فيما يلي بيان إستحقاق الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

المجموع	إستحقاق غير ثابت	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ أشهر إلى سنة واحدة	٦ أشهر إلى ٣ أشهر	١ إلى ٣ أشهر	لغاية شهر واحد
٤٥,٥٩١	٢٢٢,٩٨٠	-	-	-	-	-	٢٢,٦١١
٨٦,٨٩٤	-	-	-	-	-	-	٨٦,٨٩٤
٦٠٩,٤٦٨	-	٣٢٣,٠٩٦	١٦٠,٧٩٨	٤٦,٠٢٠	٢٨,٠٣٠	٢٣,٣٨٩	٢٨,١٣٥
٢٥٧,٣٨٢	-	١٥٦,١٥٨	٦١,٥٨١	١٤,١١٠	٩,٢١٨	٦,٧٩٤	٩,٥٢١
٢٧٤,٦٢٤	٢٠,٩٨٥	١٦٨,١٨٧	٧٩,٥٧٢	-	٨٨٣	-	٤,٩٩٧
٩,٣١٤	٩,٣١٤	-	-	-	-	-	-
١٤,٦٨٠	١٤,٦٨٠	-	-	-	-	-	-
١٣,٤٩١	١٣,٤٩١	-	-	-	-	-	-
١٣,٠٩٢	١٠,١٥٧	٥٩٨	٧٠٢	١٥٢	٧٩٤	٦٥٣	٣٨
١,٣٢٤,٥٣٨	٩١,٦٠٧	٦٤٨,٠٣٧	٣٠٢,٦٥٣	٦٠,٢٨٢	٣٨,٩٢٥	٣٠,٨٣٦	١٥٢,١٩٦
١٣٣,٣٤٦	-	-	١٢,٩٣٥	١٠,٩٦٥	١٠,٩٤٣	٦١,٠١١	٣٧,٤٩٢
٢١٢,٤١٨	-	-	٤,٦٥٧	٤٣,٦٧١	٥٨,١٩٨	٥٠,٣٢٨	٥٥,٥٦٤
٥٦,٩١٩	-	-	-	٣٧,٧٦٠	-	١٩,١٥٩	-
٢٤٩,٧٤٩	-	-	-	-	-	-	٢٤٩,٧٤٩
٣٠,١١٤	-	-	-	-	-	-	٣٠,١١٤
٥١٦,٢٣٠	-	١,٤٠٥	٢١,٢١٤	٣٤,٥٠٦	٢١,٣٧٧	٤٦,٢٦٥	٣٩١,٤٦٣
١,١٩٨,٧٧٦	-	١,٤٠٥	٣٨,٨٠٦	١٢٦,٩٠٢	٩٠,٥١٨	١٧٦,٧٦٣	٧٦٤,٣٨٢
١٢٥,٧٦٠	٩١,٦٠٧	٦٤٦,٦٢٢	٢٦٣,٨٤٧	(٦٦,٦٢٠)	(٥١,٥٩٣)	(١٤٥,٩٢٧)	(٦١٢,١٨٦)
-	١٢٥,٧٦٠	٣٤,١٥٣	(٦١٢,٤٧٩)	(٨٧٦,٣٢٦)	(٨٠٩,٧٠٦)	(٧٥٨,١١٣)	(٦١٢,١٨٦)

الموجودات
نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف مركزي
إيداعات لدى مؤسسات مالية
موجودات التمويل
إجارة متتهية بالتمليك
استثمارات في أوراق مالية
استثمارات في شركات زمنية
استثمارات في عقارات
ممتلكات ومعدات
موجودات أخرى

مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار

إيداعات من مؤسسات مالية
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد
تمويلات من مؤسسات مالية
حسابات جارية للعملاء
مطلوبات أخرى
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار

فجوة السيولة

فجوة السيولة المترجمة

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(و) مخاطر السيولة (يتبع)

فيما يلي بيان إستحقاق الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

الموجودات	المجموع	إستحقاق غير ثابت	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ أشهر إلى سنة واحدة	٦ أشهر إلى ٣ أشهر	١ إلى ٣ أشهر	لغاية شهر واحد
نقد وأرصدة لدى بنوك ومصرف مركزي	٥٠,٣٦٢	٢٣,٧١٢	-	-	-	-	-	٢٦,٦٥٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٤,٤٤٢	-	-	-	-	-	-	٤٤,٤٤٢
موجودات التمويل	٥٧١,٥١٣	-	٢٣٣,٧١٣	١٥٨,٦٧٨	٦٣,١٠٨	٣٧,٧٤٨	٤٩,٨٠٠	٢٨,٤٦٦
إجارة منتهية بالتمليك	٢١٢,٥٤٢	-	١٦٩,٥٦١	٢٨,٩٨٠	٦,١٥٩	٣,٣٧٦	٢,٣٢٩	١,٦٣٧
استثمارات في أوراق مالية	٢٧٦,٦٠٨	٢٤,٧٢٤	٢١٧,٥٦١	٨٦٧	٢٠,١٣٥	٣,٧٨٣	-	٩,٥٣٨
استثمارات في شركات زميلة	١٩,٠٢٤	١٩,٠٢٤	-	-	-	-	-	-
استثمارات في عقارات	١٦,٢٢٦	١٦,٢٢٦	-	-	-	-	-	-
استثمارات في عقارات	١٤,٠٤٧	١٤,٠٤٧	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	٧,٣١٧	٣,٩٩٢	١,٢٦٤	٤٧٩	٨٩	٧٧٣	٦٦٥	٥٥
موجودات أخرى	١,٢١١,٥٨١	١٠١,٧٢٥	٦٢٢,٠٩٩	١٨٩,٠٠٤	٨٩,٤٩١	٤٥,٦٨٠	٥٢,٧٩٤	١١٠,٧٨٨
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٤٧,٨٩٣	-	-	٩,٨٣٠	٢٢,٠٩١	١٧,٣٩٥	٤٩,٣٥٦	٤٩,٢٢١
إيداعات من مؤسسات مالية	٢٦١,٠٠٢	-	-	-	٥٨,٢٦٥	٧٥,٢٢٠	٦٠,٨٥٥	٦٦,٦٦٢
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	-	-	-	-	-	-
تمويلات من مؤسسات مالية	١٨٨,٧٤٢	-	-	-	-	-	-	١٨٨,٧٤٢
حسابات جارية للعملاء	٢٢,٦٤٢	-	-	-	-	-	-	٢٢,٦٤٢
مطلوبات أخرى	٤٩٤,٢٦٠	-	١,٣١٦	٤٤,٢٦٣	٢٨,٨٨٧	٣٢,٩٨٣	٢٦,٣٩٦	٣٦٠,٤١٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١,١١٥,٥٣٩	-	١,٣١٦	٥٤,٠٩٣	١٠٩,٢٤٣	١٢٥,٥٩٨	١٣٦,٦٠٧	٦٨٨,٦٨٢
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٩٦,٠٤٢	١٠١,٧٢٥	٦٢٠,٧٨٣	١٣٤,٩١١	(١٩,٧٥٢)	(٧٩,٩١٨)	(٨٢,٨١٣)	(٥٧٧,٨٩٤)
فجوة السيولة	-	٩٦,٠٤٢	(٥,٦٨٣)	(٦٢٦,٤٦٦)	(٧٦١,٣٧٧)	(٧٤١,٦٢٥)	(٦٦١,٧٠٧)	(٥٧٧,٨٩٤)

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(و) مخاطر السيولة (يتبع)

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة المصرف. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للمصرف من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة.

تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت نسبة تغطية السيولة لدى المجموعة ٢٢٥٪.

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة المصرف، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ بمحفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للمصرف، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في الاعتماد على التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل. للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مساعدة مختلفة لتحسين السيولة، والتي تم تمديدها لغاية ٣٠ يونيو ٢٠٢٢. إحدى هذه الإجراءات هي تخفيض نسبة تغطية السيولة المطلوبة، ونسبة صافي التمويل المستقر المطلوبة من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪ (راجع إيضاح ٢).

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتمويل المستقر متاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، يتطلب من البنك الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ٨٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت صافي نسبة التمويل المستقر للمصرف ١٠٩٪.

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(و) مخاطر السيولة (يتبع)

تحتسب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كما يلي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			البند
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	
				التمويل المستقر المتاح:
				رأس المال:
١٥٦,٧٣٩	١٥,٣٦٩	-	-	رأس المال التنظيمي
-	-	-	-	أدوات رأسمالية أخرى
				ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:
٢٥٩,٧٥٦	١,٧٤٢	٦,١٥٦	٢٦٥,٤٣٨	ودائع مستقرة
٣٤٩,٤٥٤	٢١,١٢٩	٥٤,٧٠٠	٣١٠,١٠٦	ودائع أقل استقراراً
				تمويلات بالجملة:
				ودائع تشغيلية
١٣٤,٥٤٧	٤,٤٠٦	٦٩,٠٠٠	٤٣٥,٩٨٥	تمويلات أخرى بالجملة
				مطلوبات أخرى:
				نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات
				عقد التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
				جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في
			١٢,٧٩١	الفئات المذكورة أعلاه
٩٠٠,٤٩٦	٤٢,٦٤٦	١٢٩,٨٥٦	١,٠٢٤,٣٢٠	مجموع التمويل المستقر المتاح

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بالآلاف الدنانير البحرينية

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(و) مخاطر السيولة (يتبع)

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				البند
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	بدون تاريخ استحقاق محدد	
					التمويل المستقر المطلوب:
٣٢,١٨٦	-	٤٣,٣٢٤	-	٢٤٦,٠٣٦	مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة: تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها: - بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال رهونات سكنية منتجة، منها: بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
-	-	-	-	-	موجودات أخرى:
٢٧,٣١٦	١١,٠٣٢	٤,٥٠٣	٩٣,٥٥٣	-	سلع متداولة مادياً، بما في ذلك الذهب موجودات مدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي موجودات تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية موجودات عقود تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية قبل طرح هامش التغيير المدرج جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه بنود خارج الميزانية العمومية
٦٥١,٧٩٩	٦٨١,١٠٩	٦١,٦٥١	٨٦,٠٢٧	-	مجموع التمويل المستقر المطلوب
-	-	-	-	-	نسبة صافي التمويل المستقر (%)
١١٠,٩٥٧	١٠,٤٦٨	-	-	١٠٠,٤٨٩	
٧,٠٠٤	-	-	-	١٤٠,٠٨٣	
٨٢٩,٢٦٢	٧٠٢,٦٠٩	١٠٩,٤٧٨	١٧٩,٥٨٠	٤٨٦,٦٠٨	
%١٠٨,٥٩					

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(و) مخاطر السيولة (يتبع)

تحتسب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ كما يلي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				البند
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	بدون تاريخ استحقاق محدد	
١٢٢,٣٣٢	١١,٣١٤	-	-	١١١,٠١٨	التمويل المستقر المتاح: رأس المال: رأس المال التنظيمي أدوات رأسمالية أخرى ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة: ودائع مستقرة ودائع أقل استقراراً تمويلات بالجملة: ودائع تشغيلية تمويلات أخرى بالجملة مطلوبات أخرى: نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه مجموع التمويل المستقر المتاح
-	-	-	-	-	
٢٥٩,٧٤٣	٤,٣٩٦	٥,٣٧٤	٢٦٣,٤١٣	-	
٣٥٧,٨٩٩	٣٩,٨٧٥	٥٠,٧٣٤	٣٠٢,٦٢٥	-	
-	-	-	-	-	
١٦٨,٣٠٧	١,٣١٠	٥٣,١٤١	٣٧١,٠٢٩	-	
-	-	-	-	-	
-	-	-	٦,٣٥٠	-	
٩٠٨,٢٨١	٥٦,٨٩٥	١٠٩,٢٤٩	٩٤٣,٤١٧	١١١,٠١٨	

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(و) مخاطر السيولة (يتبع)

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				البند
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من ٦ أشهر	بدون تاريخ استحقاق محدد	
١٣,٠٩٧	-	-	-	٢٨٧,٩٤٢	التمويل المستقر المطلوب: مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة: تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها: يوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال رهونات سكنية منتجة، منها: يوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة موجودات أخرى: سلع متداولة مادياً، بما في ذلك الذهب موجودات مدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي موجودات تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية موجودات عقود تحوط نسبة صافي التمويل المستقر المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية قبل طرح هامش التغيير المدرج جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه بنود خارج الميزانية العمومية
-	-	-	-	-	-
١٠,٧٥٤	٤,٦١٠	١,٠٩٨	٣٧,٣٠٠	-	-
٥٦٨,٨٢٥	٥٥٥,١٢٧	٨٢,٨٧٥	١٢٩,٨٦٠	-	-
-	-	-	-	-	-
١,٨٩٩	-	-	٢,٧٩٨	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
١١٧,٩٦٩	-	-	-	١١٧,٩٦٩	-
٧,٣٣٨	-	-	-	١٤٦,٧٥٤	-
٧١٩,٨٨٢	٥٥٩,٧٣٧	٨٣,٩٧٣	١٧٠,٩٥٨	٥٥٢,٦٦٥	مجموع التمويل المستقر المطلوب
%١٢٦,٢					نسبة صافي التمويل المستقر (%)

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

(ز) مخاطر السوق

قبلت المجموعة تعريف مخاطر السوق كما هي معرفة من قبل مصرف البحرين المركزي بأنها "خطر الخسائر في داخل وخارج المركز المالي الناشئة عن تحركات أسعار السوق".

(١) التعرضات لمخاطر معدل هامش الربح

مخاطر معدل هامش الربح هي حساسية المنتجات المالية لتغيرات معدلات الربح. تنتج مخاطر معدل هامش الربح من احتمال أن التغيرات في معدلات الربح والتي سوف تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. إن توزيع أرباح حقوق أصحاب حسابات الاستثمار هي بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح، لذلك المجموعة غير معرضة إلى أي مخاطر معدل ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف ينتج عنها مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع أرباح متماشية مع معدلات السوق.

يتم إجراء مراجعة وتعديل أساسيين لمعايير معدلات الأرباح الجوهرية على مستوى عالمي. تم إيقاف معظم معدلات LIBOR ومعدلات ما بين البنوك الأخرى بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وتم استبدالها بمعدلات مرجعية بديلة معينة، باستثناء بعض معدلات LIBOR بالدولار الأمريكي، حيث تم تأجيل إيقافها لغاية ٣٠ يونيو ٢٠٢٣. إن عملية الانتقال من معدل IBOR تغطي معظم وحدات العمل وإدارات الدعم للمجموعة.

تقوم لجنة إدارة المخاطر/ لجنة الأصول والخصوم بمراقبة وإدارة انتقال المجموعة إلى معدلات بديلة. تقوم اللجنة بتقييم مدى إشارة العقود للتدفقات النقدية لمعدلات IBOR، وما إذا كانت هذه العقود ستحتاج للتعديل نتيجة إصلاح معدلات IBOR، وكيفية إدارة الاتصالات مع الأطراف المقابلة حول إصلاح معدلات IBOR. تقوم اللجنة برفع تقاريرها لمجلس إدارة المجموعة كل ٣ أشهر، وتتعاون مع الإدارات الأخرى حسب الحاجة. وتقوم بتوفير معلومات دورية لمجلس الإدارة حول مخاطر معدل الربح والمخاطر الناتجة من إصلاح معدلات IBOR.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم يكن لدى المجموعة أي عقود قائمة مرتبطة بالمعدلات القياسية، وتستمر بتعزيز أنظمتها وعملياتها للتعامل والتكيف مع التغير في المعدلات القياسية.

(٢) مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي حساسية المنتجات المالية لتغيرات أسعار الأسهم. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من الاحتفاظ بمراكز مفتوحة في الأسهم أو الأدوات المبنية على الأسهم، وبالتالي خلق تعرضات للتغيرات في أسعار السوق للأسهم. بالإضافة لذلك، فإن توقعات أداء المجموعة، وأسعار الأسهم هي الأخرى عرضة للبيانات الاقتصادية العامة وتوقعات أداء القطاع.

كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، تملك المجموعة (أسهم حقوق ملكية وصكوك) غير مدرجة بمبلغ ٤٤ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٤٨ مليون دينار بحريني). إن تأثير التغيرات في قيمة هذه الصكوك وأسهم حقوق الملكية غير المدرجة والتأثير ذو الصلة على حقوق الملكية سوف يعكس فقط عند بيع الأدوات المالية أو عند اعتبارها منخفضة القيمة.

(٣) مخاطر العملة الأجنبية

إن مخاطر العملة الأجنبية هي حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. قد تتعرض قيمة محفظة المجموعة المقومة بعدد من العملات إلى هذه المخاطر عند إعادة تحويلها إلى العملة الأساسية للمجموعة.

٣٠. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ز) مخاطر السوق (يتبع)

(٣) مخاطر العملة الأجنبية (يتبع)

لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية التالية بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

معادل فائض/ (عجز) ٢٠٢٠	معادل فائض/ (عجز) ٢٠٢١	العملة
١٣١	٢٢٨	جنيه إسترليني
٥٦	٨٧	يورو
٣٢٦	١٨	دينار كويتي

بما أن الدينار البحريني مرتبط بالدولار الأمريكي، لذلك لا تمثل المراكز بالدولار الأمريكي مخاطر عملة جوهرية.

علاوة على ذلك، ليس لدى المجموعة أي تعرضات جوهرية بعملة أخرى، إن التغيرات في مخاطر صرف العملات مقابل الدينار البحريني مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة سوف لن يكون لها أي تأثير جوهري على بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

(٤) مخاطر السلع

تعرف مخاطر السلع على أنها المخاطر الكامنة في المنتجات المالية الناشئة من حساسيتها للتغيرات في أسعار السلع. بما أن الأسعار في أسواق السلع يتم تحديدها بواسطة عوامل أساسية (أي العرض والطلب للسلع ذات العلاقة)، لذلك قد تكون هذه الأسواق مترابطة بقوة ضمن قطاع معين، ومترابطة بصورة أقل بين القطاعات.

ح) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الأنظمة أو الأخطاء البشرية أو التجاوزات أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط في أداء مهامها الرقابية، فإن المخاطر التشغيلية يمكن أن تسبب ضرر على السمعة، ولها آثار قانونية أو تنظيمية، أو تؤدي إلى خسارة مالية. لا تتوقع المجموعة إزالة جميع المخاطر التشغيلية، ولكنها تستطيع إدارة وتقليل هذه المخاطر من خلال إطار للضوابط ومراقبة والتعامل مع المخاطر المحتملة. وتتضمن عملية الرقابة فصل المهام بفعالية، وتقييم إجراءات الصلاحيات والتسويات، وتدريب الموظفين، وتقييم العمليات، بما في ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

٣١. معلومات قطاعات الأعمال

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

الشركات	يقوم بشكل رئيسي بإدارة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار للشركات والحسابات الجارية، وتقديم تسهيلات التمويل الإسلامي للشركات.
الأفراد	يقوم بشكل رئيسي بإدارة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار للعملاء والحسابات الجارية، وتقديم تسهيلات التمويل الإسلامي للعملاء.
الاستثمارات	يقوم بشكل رئيسي بإدارة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار للبنوك والمؤسسات المالية، وتوفير أسواق المال وخدمات التجارة والخزانة وكذلك إدارة الأنشطة الاستثمارية. وتشمل الأنشطة الاستثمارية التعامل مع استثمارات في أدوات دين وأدوات حقوق الملكية في الأسواق المحلية والدولية والاستثمارات العقارية.

تشكل هذه القطاعات الأساس الذي تعتمد عليه المجموعة في إعداد تقرير بشأن معلومات القطاعات الرئيسية. تتم المعاملات بين هذه القطاعات حسب أسعار السوق التقديرية وعلى أسس تجارية. يتم احتساب تكلفة التحويل على أساس معدل الوعاء والذي يقارب تكلفة الأموال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. معلومات قطاعات الأعمال (بتبع)

فيما يلي بيان بمعلومات القطاعات:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	الاستثمارات	الأفراد	الشركات
٤٧,٨٩٩	١٢,٧٦١	٢٥,٦٦٨	٩,٤٧٠
(٢٢,٥٥٩)	(٢,١٤٧)	(١٥,٨٥٠)	(٤,٥٦٢)
(١٩,٢٠٩)	(١٣,٢٠٠)	(١,٢٩٨)	(٤,٧١١)
٦,١٣١	(٢,٥٨٦)	٨,٥٢٠	١٩٧

مجموع الدخل
مجموع المصروفات
مخصص انخفاض القيمة

ربح / (خسارة) السنة

١,٣٢٤,٥٣٦	٤٠٧,٨٦٩	٦٣٦,٣٤٣	٢٨٠,٣٢٤
١,٣٢٤,٥٣٦	٢٥٢,٠٣٨	٦٣٠,٧٥٨	٤٤١,٧٤٠

معلومات أخرى
موجودات القطاع

مطلوبات وحقوق ملكية القطاع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
المجموع	الاستثمارات	الأفراد	الشركات
٣٩,٠٠٠	١١,٠٥٦	٢٠,٨١١	٧,١٣٣
(٢٣,٤٠١)	(٢,٣٧٧)	(١٥,٩٤٦)	(٥,٠٧٨)
(٢٨,١٦٢)	(٥,٧٥٤)	(٣,٨٨٢)	(١٨,٥٢٦)
(١٢,٥٦٣)	٢,٩٢٥	٩٨٣	(١٦,٤٧١)

مجموع الدخل
مجموع المصروفات
مخصص انخفاض القيمة

ربح / (خسارة) السنة

١,٢١١,٥٨١	٣٧٣,٦٧١	٥٧٣,٤٨٤	٢٦٤,٤٢٦
١,٢١١,٥٨١	١٥٧,٦٣٣	٦٣٤,٨٧٣	٤١٩,٠٧٥

معلومات أخرى
موجودات القطاع

مطلوبات وحقوق ملكية القطاع

تعمل المجموعة فقط في مملكة البحرين، وعليه لم يتم إظهار معلومات عن القطاع الجغرافي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بآلاف الدنانير البحرينية

٣٢. الأدوات المالية

تراتبية القيمة العادلة

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأوراق المالية/الصكوك المدرجة باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. وبالنسبة للأوراق المالية/الصكوك غير المدرجة، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم المناسبة. ويمكن أن تشمل هذه التقنيات استخدام أحدث معاملات السوق بشروط تجارية عادلة؛ والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى متشابهة إلى حد كبير؛ وتحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التقييم الأخرى.

وفي حالة موجودات التمويل، يكون متوسط معدل ربح المحفظة متماشياً مع أسعار السوق الحالية لتسهيلات مماثلة، ومن ثم وبعد أخذ تسوية مخاطر الدفع المسبق ومخصصات انخفاض القيمة بالاعتبار، لا يتوقع أن تختلف القيمة الحالية لهذه الموجودات اختلافاً جوهرياً عن قيمتها العادلة. يتم التعامل مع الأسهم غير المسعرة والصناديق المدارة غير المسعرة بمبلغ ٢٠,٩٨٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢٤,٧٢٤ ألف دينار بحريني) كاستثمارات من المستوى ٣. خلال العام تم احتساب الحركة في القيمة العادلة بمبلغ ٣,٨٢١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢,٠٢٤ ألف دينار بحريني) في بيان الدخل و ٨٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٩٧٨ ألف دينار بحريني) على احتياطي القيمة العادلة. القيمة العادلة المقدره للأدوات المالية الأخرى للبنك لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية، نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

تستخدم المجموعة تراتبية القيمة العادلة التالية لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية من خلال تقنية التقييم:

المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

يوضح الجدول أدناه تحليل للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب المستوى من تراتبية القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر:

المجموع	المستوى ٣	المستوى ٢	المستوى ١	٢٠٢١
٢٠,٥٤٩	٢٠,٥٤٩	-	-	أسهم غير مدرجة
٤٣٦	٤٣٦	-	-	صناديق مدارة غير مدرجة
٢٠,٩٨٥	٢٠,٩٨٥	-	-	المجموع
المجموع	المستوى ٣	المستوى ٢	المستوى ١	٢٠٢٠
٢٤,٢٨٨	٢٤,٢٨٨	-	-	أسهم غير مدرجة
٤٣٦	٤٣٦	-	-	صناديق مدارة غير مدرجة
٢٤,٧٢٤	٢٤,٧٢٤	-	-	المجموع

تحويلات بين مستوى ١، مستوى ٢ ومستوى ٣ خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لم يكن هناك تحويلات بين مستوى ١ و مستوى ٢ لقياس القيمة العادلة، ولم يكن هناك تحويلات إلى أو من مستوى ٣ لقياس القيمة العادلة.

٣٣. إيرادات ومصروفات مخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية، ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب أموال صندوق القرض الحسن الذي تستخدمه المجموعة لأغراض خيرية مختلفة. تظهر الحركة في هذه الأموال في بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن. يتضمن الإيرادات المخالف للشريعة الإسلامية على مبالغ جزائية تحتسب على مدفوعات السداد المتأخرة للتسهيلات الإسلامية.

٣٤. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة من أربعة علماء مسلمين الذين يقومون بمراجعة امتثال المجموعة للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة. تتضمن مراجعتهم فحص الأدلة المتعلقة بالتوثيق والإجراءات المتبناة من قبل المجموعة للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

٣٥. الواجبات الاجتماعية

تقوم المجموعة بالوفاء بواجباتها الاجتماعية عن طريق نفقات صندوق الزكاة والصدقات وتبرعات القرض الحسن للزواج والتميم والعلاج الطبي وغيرها من الأعمال الخيرية.

٣٦. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على صافي ربح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

افصاحات اضافية في البيانات المالية الموحدة

بآلاف الدنانير البحرينية

في ١١ مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً على المجموعة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتنفيذ خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

في سنة ٢٠٢٠، أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة الكورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تأجيل دفع الأقساط لفترة ٦ أشهر للعملاء المؤهلين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥٪ إلى ٣٪.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪.
- إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة ١ و ٢ من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت لآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفارق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتملة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. أعلن مصرف البحرين المركزي لاحقاً عن تأجيل ثاني وثالث ورابع وخامس، اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢٠، لفترة أربعة أشهر، ومن يناير ٢٠٢١، لفترة ستة أشهر، ومن يوليو ٢٠٢١ لفترة ستة أشهر، ومن يناير ٢٠٢٢ لفترة ستة أشهر. برامج تأجيل أقساط القروض الأربعة الأخيرة سمحت للبنوك بفرض الفوائد، وبالتالي لم ينتج عنها أي خسائر تعديل إضافية للمجموعة.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلمت المجموعة مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة الكورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر.
- انخفاض إنفاق المستهلكين الناتج عن التباطؤ الاقتصادي، أدى لزيادة الأرصدة عند الطلب التي تحتفظ بها المجموعة، في حين انخفضت الودائع لأجل مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. هذه الآثار خففت جزئياً من ضغط السيولة الذي تواجهه المجموعة نتيجة لسلسلة إجراءات تأجيل أقساط القروض المفروضة.
- الوضع الاقتصادي الصعب أدى بالمجموعة لاحتساب خسائر ائتمانية متوقعة إضافية على تعرضاتها.

افصاحات اضافية في البيانات المالية الموحدة

بآلاف الدنانير البحرينية

فيما يلي ملخص للأثار الاقتصادية المذكورة أعلاه على المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

صافي الأثر حقوق الملكية الموحد للمجموعة بآلاف الدنانير البحرينية	صافي الأثر بيان المركز المالي الموحد للمجموعة بآلاف الدنانير البحرينية	صافي الأثر بيان الدخل الموحد بآلاف الدنانير البحرينية
-	١٥,٤٦٤	-
-	٤٠,٧٤١	-
(١٤,٧١١)	-	-
١,٨١٤	-	-
-	-	(٢١٤)
-	-	(١٢٥)
(٢,٧٠٣)	(٣,٦٣٢)	(٩٢٩)
(١٥,٦٠٠)	٥٢,٥٧٣	(١,٢٦٨)

متوسط انخفاض الاحتياطي النقدي
اتفاقية إعادة الشراء الميسر بنسبة ٠٪
خسارة التعديل
منح حكومية
سيولة مجهدة
دخل بطاقات الائتمان
الخسائر الائتمانية الإضافية لأثر جائحة كورونا (كوفيد-١٩)

تم تقديم المعلومات الإضافية أعلاه إلتزاماً بتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/٢٥٩/٢٠٢٠ (إصدار تقرير عن الأثر المالي لجائحة الكورونا (كوفيد - ١٩))، المؤرخ ١٤ يوليو ٢٠٢٠. يجب أن لا تعتبر هذه المعلومات كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة الكورونا (كوفيد - ١٩) الذي لا يزال يتطور، فإن الأثر أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة. بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة الكورونا (كوفيد - ١٩) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل المدقق الخارجي.